

962.402:R16A

رمضان و محمد رفعت .

وضع السودان . . .

962.402

~~Feb 67~~

R16A

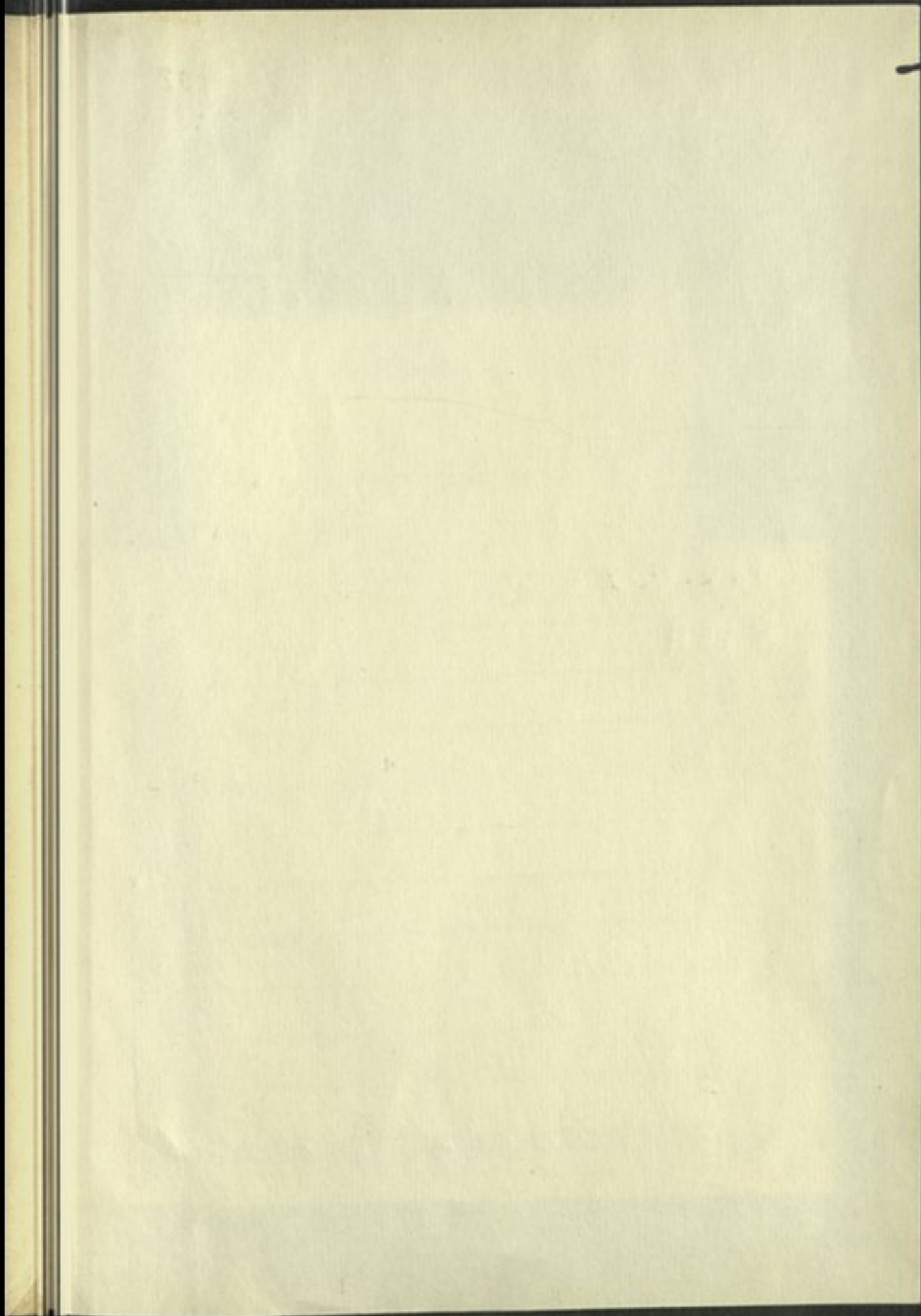
~~OCT 60~~

~~MAY 61~~

~~Jun 67~~

~~AUG 68~~





962.402
R 16A

دراسات في تاريخ السودان

وضع السودان

في نطاق العلاقات بين مصر والدولة العثمانية حتى ١٨٦٣

تأليف

دكتور محمد رفعت رمضان

المدرس بكلية البنات — جامعة عين شمس

مطبعة دار البنايات العربية

١٩٥٩



[Faint, illegible handwritten text]

[Faint, illegible handwritten text]

[Faint, illegible handwritten text]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لا تزال العلاقات بين الدول المختلفة — وخاصة ما ارتبط منها بحكم الجوار — تشغل حيزا كبيرا من اهتمام الباحثين . ومصر والسودان دولتان لم تربط بينهما أو اصر الجوار فحسب ، وإنما كان لهما في التاريخ نصيب مشترك لاسيما وقد انتسبا ردحا من الزمن إلى الدولة العثمانية ؛ ومن ثم جاء اهتمامي بدراسة وضع السودان نتيجة للعلاقات بين مصر والدولة العثمانية في النصف الأول من القرن التاسع عشر .

ولهذه الفترة أهمية خاصة بالنسبة للبلدين إذ أن أحداثها وضعت الأسس المكيئة لتاريخهما الحديث .

وقد حاولت في هذا البحث أن أجلو موضوعين : مدى تأثير أوضاع السودان نتيجة للعلاقات بين مصر والدولة العثمانية ومن ناحية أخرى مدى تأثير العلاقات بين مصر والدولة العثمانية نتيجة لارتباط السودان بمصر .

وهذه الدراسة قائمة بصفة أساسية على فحص الوثائق الرسمية لمصر والدولة العثمانية وهي موجودة بقسم الوثائق التاريخية بالقصر الجمهوري بعابدين ، كما اعتمدت على الوثائق البريطانية والفرنسية

والنمساوية والأمريكية لتلك الفترة ، إذ توجد منها بقسم المحفوظات التاريخية بعبدين مجموعات كاملة منقولة عن محفوظات وزارات الخارجية في تلك الدول . وقد ارفقت بالبحث بعض الوثائق على سبيل المثال .

واقته ولي التوفيق

مارس ١٩٥٥

محمد رفعت رمضان

القسم الأول

أحياء الدولة العثمانية

وعلاقته بضم السودان

في أوائل القرن التاسع عشر كان على الدولة العثمانية أن تقرر مصيرها بعد أن وضع ضعفها الحربي وفسادها الإداري وبعد أن انعكس أثر هذا الضعف وذلك الفساد على علاقات الدولة بولاياتها مما أطمع الدول الأوروبية في أملاكها ؛ مثال ذلك ما قامت به فرنسا الثورية من اقتطاع مصر فترة من الزمن ١٧٩٨ - ١٨٠١ . ولولا خوف الدول الأوروبية من الاصطدام وتهديد السلام إذا وضعت أملاك الدولة العثمانية على مائدة التقسيم لزالَت الدولة العثمانية من خريطة العالم .

والاضطراب الذي حدث في أملاك الدولة العثمانية في الشرق مبعثه مصدران : المصدر الأول خارجي وهو انتعاش السباسة الأوروبية الاستعمارية . والمصدر الثاني داخلي وهو قيام الحركة الوهابية .

الحركة الوهاية

وقد بدأ المذهب الوهابي في البادية كدعوة دينية اصلاحية في بيئة اسلامية ، ومالبت أن اتخذ صفة دينية سياسية وبدأ يعم بلاد العرب ويهدد العراق والشام وينذر باجتثاث السيادة العثمانية من أهم ولاياتها في الشرق . واستطاع الوهابيون بالفعل أن يدخلوا اقليمى حوران وعجلون من أعمال ايالة دمشق ١٨١٠ .

كان من الطبيعي اذن أن تلجأ الدولة العثمانية في كسر شوكة الوهابين إلى باشوات بغداد ودمشق ومصر وهي النوافذ التي تطل منها على بلاد العرب . وجعل تجهيز الحملة الأساسية ومحاربة الوهابيين من واجبات والى مصر . ورحب والى مصر بهذه الفرصة إذ كان يخشى على الدولة العثمانية أن تتحطم ويحرفها تيار الاستعمار فيجرفه معها ؛ ولذا كان يرى أن مصلحته إنما تتحقق في بقاء الدولة العثمانية وبقاء أملاكها سليمة لاتمس . كما كان يعتقد أن إعادة بلاد العرب إلى حظيرتها مما يدعم كيانها ويساعد على احيائها . وإذا تم ذلك على يديه فلا بد وأن يفتقل إليه الإشراف على بلاد العرب والبحر الأحمر ويعيد إلى القاهرة مجدها التاريخي القديم كمركز للإشراف على تلك الجهات .

مشكلة القضاء على المماليك في مصر والسودان

ورغم تكليف الوالي رسمياً بمهمة اخماد الحركة الوهاية منذ ١٨٠٧ ، فقد مضت سنوات دون أن يتحرك الجيش المصرى إلى بلاد العرب ؛ وتعلل الوالى بأنه يعمل على دفع غائلة المماليك ، . ولم يكن هذا مجرد تبرير من الوالى لتباطئه فى الاستجابة لأمر السلطان وإنما كان حقيقة واقعة منذ أن بدأ يعمل للاستئثار بالسلطة فى مصر ويعمل على هدم النظام القديم وبناء الحكومة الجديدة . واستلزم هذا العمل — فيما استلزم — أن يزيل الحواجز بين الحاكم والمحكوم ، وان يتقضى على كل عصبية كان لها نفوذ فى مصر ، كالعلماء ومشايخ القبائل والمليزمين وطوائف الحرف ، وكانت البيوت المملوكية من أخطر هذه العصبيات .

والخطة التى وضعها محمد على للقضاء على المماليك ، كقوة لهاوزنها الحربى والإدارى ، تقوم على استمالتهم إلى الرضاء بسلطانه والعيش فى هدوء وسلام فى ظل ما يقطعهم من أملاك ؛ وقصده من ذلك أن يحدد اقامتهم ويظمن إلى نشاطهم^(١) . كما تضمنت الخطة أيضا أن يطلب إليهم الاشتراك فى الحملة الوهاية فإن أجابوه إلى ماطلب خلصته الحرب

(١) المحفوظات التاريخية بعبدين : مخطوطة رقم ١ بحبر برا . مكتبة تركية رقم ٢٢ بتاريخ ٢٣ المحرم ١٢٢٥ من سلمان إلى الوالى .

من أكبر عدد منهم ، وإن رفضوا ، دمغتهم الدولة العثمانية بخيانة قضيتها .

غير أن الأمور لم تجرى وفق ما اشتهى الوالى فإن المماليك كانوا متيقظين لنواياه وقد فقدوا الثقة فى وعوده وعهوده . وأصبح الوالى ذات يوم ليجد المماليك وقد انسحبوا من الجزيرة إلى الصعيد بعدما قبلوا الاقامة فى الجزيرة بمقتضى شروط الصلح بينه وبينهم . وادعى المماليك أنهم انسحبوا إلى الصعيد لعجزهم عن تنفيذ الشروط التى أقرها الوالى ولعدم رغبتهم فى الخروج إلى حرب الوهابيين فوصمهم الباب العالى بالخيانة ، لإجابتهم لدى الاستعلام عن أسباب فرارهم : بأننا لا نقدر على الذهاب إلى الاقطار الحجازية ونظل نتجول فى الجبال ونكتفى بخبز الدخن^(١) .

وعاد الوالى إلى قتالهم وانتصر عليهم فى معركةين فاصلتين : الأولى عند قنطرة اللاهون ٢٠ يواليه ١٨١٠ . والثانية فى البهنسا ٢٤ أغسطس ١٨١٠ فقتل من قتل وسلم بعضهم ، بينما فر الباقون وهم الغالبية صوب ابريم وبلاد السودان^(٢) .

(١) المحفوظات التاريخية بعبدين : محفظة رقم ١ بحريرا . مكتبة تركية رقم ٤٠ بتاريخ ٢٣ جمادى الأولى ١٢٢٥ من سلمان إلى الوالى .
(٢) المحفوظات التاريخية بعبدين : محفظة رقم ١ بحريرا . مكتبة تركية رقم ٤٩ بتاريخ ١٩ شعبان ١٢٢٥ من سلمان إلى الوالى .

غير أن متاعب الوالى لم تقف عند هذا الحد فإن خطر المماليك لم يقف عند حد هزيمتهم السابقة ، لأنهم عندما أحسوا بالعجز عن مواجهة الوالى فى معركة مكشوفة أخذوا يتصلون سرأ بأعدائه وعلى وجه الخصوص بعملاء الانجليز وسليمان باشا وإلى اىالة صيدا وبالمماليك الذين فروا إلى السودان^(١) .

ولما توالى السنون ولم يخرج الجيش المصرى لقتال الوهابيين مع تعلق وإلى مصر بانشغاله فى دفع غائلة المماليك ، اشتد ضغط الباب العالى على الوالى يستحثه . وقد نصحه بأن يترك حامية فى مصر تراقب المماليك ، بينما يخرج هو بنفسه إلى ملاقاته الوهابيين . كما كتب إليه وكيله لدى الباب العالى وهو القيود كتحدا سليم ثابت من الأستانة يقول : لا يجوز ترك تطهير الحرمين المحترمين وروضة سيد السكونين المطهرة التى وقعت فى يد الخونة المارقين فى أوقات ضيق الدولة العلية بدعوى دفع غائلة الأمراء ، فتكروا ببذل الهمة من أجل ذلك^(٢) .

غير أن الوالى تبين أن انفاذ الحملة إلى بلاد العرب مع بقاء المماليك يضعف من مركزه ويفسد عليه خطته وقد يعرضه لمتاعب خطيرة ،

(١) المحفوظات التاريخية بعبدين : عطفة رقم ٢ بحربرامكتبة تركية رقم ٤ بتاريخ ٣ المحرم ١٢٢٦ من محمد نجيب إلى والى مصر .

(٢) المحفوظات التاريخية : عطفة رقم ١ بحربرامكتبة تركية رقم ٤٣ بتاريخ ٢٥ جمادى الأولى ١٢٢٥ من سليم ثابت إلى الوالى .

ولذلك صمم على أن يجعل خروجه إلى حرب الوهابيين رهنا بالقضاء على المماليك . وبذلك أصبح القضاء على الوهابيين وأحياء الدولة العثمانية والمحافظة على سلامة أملاكها رهنا بالقضاء على المماليك .

وقدر الباب العالي خطورة الموقف وخرج مركز الوالي فاعتبر المماليك طغمة باغية خائنة يهدد بقاؤها سلامة الدولة العثمانية فاعرى بهم وإلى مصر ، والمبادرة إلى التوسل بمختلف الأسباب لاحتراق جمعيات أمراء الاشقياء الذين عادوا إلى الخروج عن جادة الاستقامة (١) . بل وصرح أحد المسئولين في الحكومة العثمانية للقبو وكتخدا في الأستانه تصريحاً خطيراً نعى فيه على الوالي تباطئه في ارسال الحملة ، بدعوى مسألة الأمراء ، ثم مضى في حديثه مشيراً إلى الشائعات التي انتشرت بشأن نوايا وإلى مصر محرصاً أباد على المماليك فقال ، انعتقدون أن مسألة الأمراء في الحقيقة مانعة ، أم تحسبون أنكم استغفلتم الدولة العلية بذلك ؟ نعم أن نقض الأمراء للعهد أمر واقع ولكن لماذا لم يرسل (والى مصر) رأسين أو ثلاثة رهوس إلى مقر سياسة السلطنة السنية ، وعلى الأخص بعد ما خانته شاهين بك (الألفى) الذي أنعم عليه بانعمات كثيرة ؟ لماذا احضره أكثر مرة واكرم وفادته في كل مرة أكثر من سابقتها ؟ وهل يسلم

(١) المحفوظات التاريخية : مخطوطة رقم ١ بحريه - مكانية رقم ٥٢ بتاريخ ١٩ رمضان ١٢٢٥ من محمد عازف إلى الوالي .

العقل ببراءة هذا التصرف ؟ ألا يدل مجرد التفكير البسيط على أنه نوع من مصانعة الأعداء ؟ (١) .

والباب العالى من جانبه حاول من باب الترغيب أن يضرب على الوتر الحساس فوعده بمصر ورائيه ويمنحه لقب خان (٢) كما لجأ إلى الوعيد أيضا فكتب إليه القيوكتخدا في رسالة أخرى يقول : الأمان . . . الأمان ياسيدى ، استحلفكم بحق الله وجاه رسول الله أن تنجزوا رجاءنا هذا وتسرعوا في مباشرة ما عساه يكون من أسباب التفضل بما يؤدى إلى ممنونيتنا ، ألا وهو اعلان خروج طوسن باشا (إلى قتال الوهايين) ، لأن خبر سير المشار إليه إذا لم تتضمنه مكاتبتكم السنوية التي سترد ردا على هذا مع ساعيتكم ، فوالله العظيم لن يعتمد لنا كلام مرة أخرى ولا يكون لنا وجه لمقابلة أحد ، (٣) .

وبذلك أصبح الموقف في مصر واضحا كل الوضوح فإما أن يستمر الوالى في سياسته تجاه المماليك ولا يخرج لقتال الوهايين وبذلك يتهدد مركزه لدى الباب العالى ويتعرض للعزل ، وإما أن يقضى عليهم

-
- (١) المحفوظات التاريخية : عطفة رقم ١ بحربرا - مكتبة رقم ٥٦ بتاريخ
٢٣ القعدة ١٢٢٥ من محمد نجيب إلى والى مصر .
- (٢) المحفوظات التاريخية : عطفة رقم ٢ بحربرا - مكتبة رقم ٣ بتاريخ ٣
المحرم ١٢٢٦ من محمد نجيب إلى والى مصر .
- (٣) المحفوظات التاريخية : عطفة ٢ بحربرا - مكتبة رقم ٤ بتاريخ ٣ المحرم
١٢٢٦ من محمد نجيب إلى الوالى .

بأى ثمن وأية وسيلة وهو فى ذلك مطمئن إلى رضاء الباب العالى .
ومن ثم كانت مذبحه المماليك فى القلعة فى نفس الوقت الذى استعرض
فيه الوالى الجيش المسافر لملاقاة الوهابيين .

وجهود الوالى التى بذلها فى القضاء على المماليك وإن كانت قد
أمنتهم شرم فى مصر ، إلا أن بؤره مملوكية أخرى كانت لا تزال تهدد
سلطته وتمثل فى المماليك الذين فروا إلى السودان . وفرار كثير من
المماليك إلى السودان واستقرهم فى دنقله ، أحدث قلقلة كبيرة فى تلك
البقعة جنوبى مصر إذ قاموا بنشاط كبير معاد للوالى وأخذوا
فى تسليح العبيد السود وتدريبهم على القتال . كما أخذوا يتراسلون مع
مصر وبرقه وطرابلس فى سبيل الحصول على البارود والسلاح .

وكان حتما على والى بمصر أن يتدخل كى يعيد الحياة المستتبة إلى
إقليم مهم على حدود مصر وكى يؤمن النشاط التجارى الذى اضطرب
نتيجة لنشاط المماليك . وأهم من ذلك كله كى يقضى نهائيا على خطر
المماليك الذى يمكن أن يتجدد إذا تركوا وشأنهم فى السودان .

ولعلنا نتساءل الآن لماذا اتجه المماليك فى فرارهم صوب السودان ؛
ولم يتجهوا مثلا إلى طرابلس أو الشام ؟ ويبدو أن هذه النقطة بالذات
كانت موضع تفكير المماليك . والوثائق تدلنا على أنهم أعدوا أكثر
من خطة للفرار من مصر ، وبالتالى لجمع شملهم وتنظيم قوتهم بعد
فرارهم السريع . من هذه الخطط اتجههم إلى السودان ثم الارتحال

إلى الحبشة فبلاد العرب للانضمام إلى الوهابيين . ومنها الاتجاه إلى السودان ثم تونس حيث يعبرون البحر إلى فرنسا . ومنها أيضا الفرار إلى السودان ثم مراسلة سليمان باشا وإلى صيدا والسفر إلى الشام عن طريق جبال البحر الأحمر . ومنها الفرار إلى السودان ثم الحبشة بغية السفر بحرا إلى الهند ، كما أن منها الاتجاه إلى السودان واعداد العدة لغزو مصر .

ويلاحظ أن اتجاه المماليك في فرارهم صوب الشام أو طرابلس أو صعيد مصر تقليد مألوف معمول به منذ قرون ، فلماذا اختاروا السودان بالذات ؟ .

إن الاتجاه في الهرب نحو الشام لم يكن ممكنا لأن الوالي كان يسيطر على الوجه البحري ومنافذ الشام ، زد على ذلك أن وجودهم بالشام كان يمكن الدولة العثمانية من الإيقاع بهم والقضاء عليهم . كما أن وصولهم إلى بلاد المغرب كان يتطلب وقتاً طويلاً وقد يتمكن الوالي من اللحاق بهم أو استعداد الباشوات العثمانيين عليهم . ولم يجد المماليك في فرارهم ملجأ ينشدون فيه الخلاص والأمان سوى جنوب الوادي . والسودان كملجأ لهم كان يحقق في نظرهم عدة مزايا ، فهو بعيد عن القاهرة ، وهو خارج في الوقت نفسه عن نطاق السيادة العثمانية ، فلا يستطيع وإلى مصر استغلال علاقته بالدولة في الإيقاع بهم ، ولم تكن تربط وإلى مصر علاقات صداقة مع حكام الجنوب من السلاطين والملوك والمشايخ

كما أن النخوة العربية لدى هؤلاء الحكام كانت — في نظر الممالك — عاملاً يوفر لهم منطقة أمان ينشطون فيها لتنظيم صفوفهم وتجهيز أنفسهم للعودة إلى مصر والقضاء على الوالى الجديد .

دواعى ضم السودان إلى الدولة العثمانية

والعوامل التى دعت والى مصر إلى استئذان السلطان فى ضم السودان إلى أملاك الدولة العثمانية كثيرة متعددة ، منها ما يتعلق برغبة الوالى فى تأمين جنوبى الوادى^(١) ، ومنها ما يتعلق برغبته فى تدعيم مركزه فى علاقته بالسلطان العثمانى ، ومنها ما يتعلق برغبته فى تأمين سلطانه فى مصر .

والعامل الأول ، وهو الذى يتعلق بضم السودان رغبه فى تنظيمه وإصلاحه وإقرار الأمن فيه ، يتضح بجلاء إذا رسمنا صورة للسودان فى ذلك الوقت : لم يكن السودان من الناحية القانونية دولة ذات حكومة موحدة وحدود معينة ، وإنما كان يتألف من عدة وحدات ومناطق قبائل ومشيخات متشاذة بعضها مع بعض تعيش بها قبائل وبدنات متباينة ، لا يربط بينها رابط ، لكل منها ملك أى ملك أو سلطان يحكمها حكماً استبدادياً . وأهم هؤلاء ملوك الفور فى دارفور

(1) Robinson : The Rulers of the Soudan (Africa Society Journal. Vol. 25) London 1927.

وملوك الفونج في سنار . بينما خضع السودان الشرقي ، أو بعبارة أدق الشريط الساحلي بين سواكن ومصوع ، للنفوذ العثماني . من ذلك نتبين مدى الاضطراب الذي كان موجوداً في جنوب السودان وخطاره على مصر وخاصة بعد أن لجأ المماليك في فرارهم إلى جنوب الوادي . لم يكن الدافع الأساسي إذن الاستعمار أو الاستغلال وإنما بدأ كنتيجة طبيعية حتمية لروابط الجوار وضرورة ضمان استقرار الجنوب وتنظيمه وإخضاعه لحكومة موحدة يمكن التعامل معها ولا بأس من بقاء الحكام الوطنيين إذا كان فيهم من يصلح لذلك . وشجع على هذا الاتجاه ما يربط بين مصر وجنوب الوادي من روابط طبيعية فضلاً عن روابط اللغة والدين .

لم يكن غريباً إذن أن يلتبس وإلى مصر من السلطان العثماني صدور الأذن بضم السودان إلى السيادة العثمانية . ورغم كثرة الحملات الحربية التي قام بها الولاة المصريون بعد ذلك بتكليف من السلطان فإن ضم السودان كان الحالة الوحيدة التي التمس فيها الوالي إذن السلطان .

وثمة عوامل تتعلق برغبة الوالي في تدعيم مركزه في علاقته بالسلطان منها سد حاجته إلى المال إذا وفق إلى الكشف عن مناجم الذهب ، ومنها الاتجاه إلى تكوين جيش من السودانيين . وقد تتعدد الأسباب التي دعت والي مصر إلى مد نشاطه الحربي إلى السودان ، وقد يختلف الباحثون في مدى صحتها أو علاقتها بإرسال حملة إلى

السودان لضمه إلى أملاك الدولة العثمانية ، غير أن الشك لا يخامرنا في أن العوامل التي تتعلق بتدعيم سلطة محمد علي الداخلية في مصر بالقضاء على جماعة المماليك في السودان ، وتلك التي تتعلق بتدعيم مركزه تجاه الباب العالي تأتي في مقدمة العوامل الأخرى . دليلنا على ذلك اهتمام الجيوش المصرية التي توجهت إلى السودان بتتبع هؤلاء المماليك واستئصال شأقتهم . وفي سبيل ذلك أرسلوا الجواسيس يستقصون أخبارهم ، ورغم تصريح بعض هؤلاء المماليك بأنهم يشفقون على أنفسهم من قتال المصريين ، لأننا نعلم قتالهم ونارهم ، أي لأننا بلونا شدة مراس الجيش المصري ولذلك نجنح للسلم ، مما دفع خمس بكوات ومعهم مماليتهم إلى الاستسلام دون حرب في بربر^(١) ، إلا أن الآخرين أخذوا يحرصون ، ملك الشرق ، وهو ملك شندى ، كما توجه غيرهم إلى ملك الغرب ، في دارفور يطلبون منه النجدة لملك كردفان^(٢) .

كما سبق تبين أن الأوضاع الداخلية في مصر في ذلك الحين والأوضاع الداخلية في السودان كانت من أهم العوامل التي أدت إلى إلحاق السودان بالدولة العثمانية .

(١) المحفوظات التاريخية — مخطوطة رقم ١٩ بحربر ، وثيقة ١٤ بتاريخ ١٤ صفر ١٢٣٦ من اسماعيل إلى الوالي .
(٢) المحفوظات التاريخية — مخطوطة رقم ١٩ بحربر ، وثيقة ١٩ بتاريخ ٧ شوال ١٢٣٦ من اسماعيل إلى الوالي .

القسم الثاني

الوضع القانوني للسودان

حتى ١٨٦٥

وضع السودان قبل فرمان ١٨٤١ .

دخلت بعض أقاليم السودان في نطاق الدولة العثمانية نتيجة للأعمال الحربية التي قام بها الجيش المصري في السودان ، وكان والى مصر قد أرسل يستأذن السلطان محمود الثاني فوافق على أن يضم والى مصر ما يشاء من أراضى السودان على أن يكون ذلك باسم السلطان^(١) واستطاع فريق من الجيش المصري دخول النوبة وسنار وفازو على باسم السلطان محمود الثاني حيث قدم الزعماء والرؤساء السودانيون خضوعهم وولاءهم للسلطان العثماني ، ومن أشهرهم بادي بن طبل ملك سنار الذى أقسم بيمين الولاة لسلطان تركيا وأعلن تنازله عن مملكة سنار رسمياً للسلطان^(٢) .

(1) Robinson : The Rulers of the Soudan. (Africa Society Journal Vol. 25) London 1927.

(2) Mengin : Histoire de L. Egypte... T. II p. 213. Paris 1823.

كما استطاع فريق آخر من الجيش دخول كردفان وكتب قائد الجيش إلى حاكمها يطلب منه الاعتراف بسيادة السلطان شأنه في ذلك شأن جميع الأمراء المسلمين^(١). وبذلك دخل السودان الأوسط تحت السيادة العثمانية حوالي سنة ١٨٢٢. وحتى صدور فرمان ١٨٤١ كان وإلى مصر يقوم بأعمال الحكم في تلك المناطق بأمر السلطان على أنها ملحقات تابعة لباشويته أو ولايته تحت السيادة العثمانية.

أما السودان الغربي وهو دارفور فبقي متمتعاً بالاستقلال. وأما للسودان الشرقي الذي كان يتمثل في شريط ساحلي يمتد إلى الشرق في حدود غير مرسومة أو محدودة ويشمل سواكن ومصوع فكان تابعاً لولاية جدة تحت السيادة العثمانية.

والقول باعتبار السودان في ذلك الوقت تحت سيادة مصر قول لا تسنده الحقائق التاريخية أو الفقهية ولا يجد ما يبرره من القانون الدولي. فالتاب أن الوالي كان يضم تلك الأقاليم باسم السلطان العثماني وولاء الملوك والرؤساء الوطنيين كان للسلطان والدولة العثمانية، وهي وأن كانت قد ألحقت بإدارة وإلى مصر، إلا أنها لم تضم إلى مصر.

وهذا الوضع لا يعطى لمصر حق السيادة، لأن حق السيادة في عرف القانون الدولي، لا يكون إلا للدولة المستقلة؛ ومصر في ذلك

(1) Cadalvène et Breuvery : L. Egypte et La Nubie. T. 2. p. 215 Paris 1841

الوقت لم تكن سوى ولاية من ولايات الدولة العثمانية ، فكيف تكون لها السيادة على ولاية أخرى بينما هي نفسها لا تتمتع بهذا الحق .
والوضع القانوني الصحيح للأقاليم السودانية في ذلك الوقت ،
أى منذ ضمها حتى تسوية ١٧٤١ هو اعتبارها أقاليم ملحقة بولاية مصر
وتخضع من الناحية الإدارية لوالى مصر ومن الناحية الشرعية للسلطان
العثماني (١) .

النسوية الدولية للمسألة المصرية ١٨٣٩ - ١٨٤١ .

ولم يلبث الخلاف أن دب بين والى مصر والسلطان عندما طمع
الوالى فى حكم مصر وراثية بالإضافة إلى ما تحت يده من أملاك
واسعة تشمل بلاد العرب والسودان والشام وجزء من الأناضول
وكربت فضلا عن مصر ، وهو يهدف من ذلك إلى تكوين دولة
عربية يحكمها من القاهرة . غير أن السلطان محمود الثانى كان يعتبر
أن أطماع والى مصر وأهدافه تهدد بانقسام الدولة العثمانية إلى أمتين :
« أمة عربية ، و « أمة تركية ، مع ما بينهما من اختلاف كبير فى الموقع
والماضى والتقاليد . ولن ترضى « الأمة التركية ، أن تنزل من مكانتها
« للأمة العربية ، ، ولن يقبل السلطان أن ينزل للباشا عن عرشه بحجة
انعاش الدولة العثمانية .

(1) Cocheris : Situation International de L, Egypte et du
Soudan. p. 32-Paris 1904.

وهكذا تعارضت رغبتان واصطدمت إرادتان : إرادة السلطان وإرادة والى مصر ، وكان لا بد من حسم الأمر بينهما . واضطر والى أن يسير الجيوش المصرية نحو الآستانة مرتين : الأولى عام ١٨٣٣ والثانية عام ١٨٣٨ .

ولم يقبل السلطان أى وضع لحكومة محمد على إلا أن تكون مصر ولاية كسائر الولايات ، واتخذ السلطان خطوات إيجابية لإرجاع محمد على إلى حدود ولايته الأصلية . كما نجحت انجلترا فى أن تؤلب جهة أوربية ضد اتساع النفوذ المصرى .

ولسنا بصدد الإسهاب فى تتبع الجهود التى بذلت من جانب الدول والسلطان ووالى مصر فى سبيل الوصول إلى الحل الأخير ولكن نكتفى هنا بالإشارة إلى أهمية المذكرة الدولية المشتركة المرسلة من الدول إلى الباب العالى بتاريخ ٢٧ يوليه ١٨٣٩ واتفاقية لندن ١٥ يوليه ١٨٤٠ والعقد المفرد الملحق بها ، فقد كان لهذه الوثائق أثرها الحاسم .

وقام السلطان عبد المجيد بإصدار فرمانين بتاريخ ٢١ من ذى القعدة ١٢٥٦ (١٣ فبراير ١٨٤١) أحدهما خاص بمصر (١) والثانى خاص بالسودان .

(١) بناء على التماس والى مصر عدلت بعض شروط هذا فرمان وأصدر السلطان فرمانا شاملا بتاريخ أول يونيه ١٨٤١ .

مصر في ظل التسوية ولاية عثمانية ممتازة .

ودراسة الوثائق الخاصة بالتسوية توضح لنا كيف أن التسوية فرقت في الأوضاع بين مصر ووالي مصر ، وكيف أنها حددت سلطته واختصاصه وبذلك لم يكن له في السياسة الخارجية نصيب وليس من حقه عقد المعاهدات أو المخالفات وعليه في نفس الوقت أن يخضع لالتزامات الدولة العثمانية ، وليس له حق إعلان الحرب أو إبرام الصلح دون إذنها . وعليه في نفس الوقت أن يجارى الدولة في علاقاتها الخارجية . أما حقه في تنظيم علاقاته التجارية مع الخارج فكان خاضعا فيه للمعاهدات التجارية التي تعقدها الدولة .

ومن الناحية الداخلية كان على والى مصر أن ينفذ قوانين الدولة الأساسية ، وكان من حقه أن يحصل الأموال بشرط أن يكون التحصيل باسم السلطان وفقاً للأصول والنظم المتبعة في الدولة . كما نصت الدول في إحدى مذكراتها إلى الباب العالى ، إن والى مصر من رعايا الدولة العثمانية انتدبته لأن يدير باسمها مقاطعة عثمانية^(١) .

كما حدد الفرمان القوة العسكرية لمصر وحرّم على الوالى تجاوز العدد إلا بإذن السلطان .

(١) مذكرة بتاريخ ٣٠ يناير ١٨٤١ من الدول إلى الباب العالى [جلاد - قاموس القضاء الادارة ج ٥ ص ١٤٨] .

إن نصوص فرمان تبرهن على أن مصر لم تكن في ذلك الوقت سوى ولاية من ولايات الدولة العثمانية ، ولاية ممتازة تتمتع بقدر معين من الاستقلال الذاتي في الحدود التي نصت عليها فرمانات فهو استقلال داخلي ناقص . وبناء على ذلك فإن مركز مصر الشرعي بقي بعد التسوية كما كان قبلها ولم يصبه أي تغيير ، إذ كانت قبل التسوية ولاية عثمانية وبقيت بعد التسوية ولاية عثمانية — وإن كانت ممتازة — بينما ظل السلطان كما كان في الماضي المرجع الأخير في النواحي التي تمثل سيادة الدولة . والتغيير الأساسي الذي حدث هو في مركز الوالي إذ أصبح وراثياً وجعل له حكم مصر والسودان ولكن في نطاق السيادة العثمانية

السودان بعد فرمان ١٨٤١ .

وما نصيب السودان من تسوية ١٨٤١ ؟ الملاحظ أنه رغم بداية الأزمة في ١٨٣٨ ونهايتها في ١٨٤١ ؛ ورغم الاتصالات العديدة التي تمت والمفاوضات والاجتماعات التي عقدت بين الأطراف المختلفة ، ورغم المكاتبات العديدة المتبادلة والوثائق الصادرة فإن ذكر السودان لم يزد في واحدة منها اللهم إلا في فرمان الصادر من السلطان في ١٣ فبراير ١٨٤١ ، وقد منح فيه السلطان محمد علي ، فضلاً عن ولاية مصر ولاية مقاطعات النوبة ودارفور وكردفان وسنار وجميع توابعها وملحقاتها الخارجة عن حدود مصر ولكن بغير حق التوارث^(١) .

(١) أمين سامي : تقويم النيل ج ٢ ص ١٦٦ .

ويعتبر هذا الفرمان الوثيقة الأساسية للوضع القانوني للسودان فبمقتضاه أصبح والى مصر والياً على السودان أيضاً ، غير أن ولايته على مصر وراثية ، بينما هى بالنسبة للسودان مدى الحياة فقط . مع ملاحظة أن السلطان أصدر فرماناً مستقلاً خاصاً بمصر ، وآخر خاصاً بالسودان ، ذلك لأنه اعتبر السودان ولاية عثمانية لها كيان خاص منفصل عن ولاية مصر وإن كانت تجمعها وحدة الحكم .

وكان طبيعياً أن يتجدد فرمان تقليد الولاية على السودان كلما تعين حاكم جديد على مصر وهذا ما حدث بالفعل حتى ١٨٦٦ (١٢٨٣ هـ) عندما حصل والى مصر على فرمان الوراثة الصليبية .

غير أننا نلاحظ أن السلطان درج بعد ذلك على إصدار فرمان واحد بتقليد والى مصر حكم مصر والسوان وعلى حد تعبيره ، أمر إيالة مصر وملحقاتها المعلومة ، وذلك بالشروط الواردة فى فرمان الوراثة الصادر بتاريخ ١٣ فبراير ١٨٤١ والفرمان الصادر فى أول يونية من نفس العام . وقد حدث هذا التقليد واستمر فى شوال ١٢٦٤ (يولية ١٨٤٨) ، والمحرم ١٢٦٥ (نوفمبر ١٨٤٨) ، وشوال ١٢٧٠ (يولية ١٨٥٤) .

وبذلك خضعت إدارة والى مصر للسودان لنفس الشروط التى وردت فى فرمان وراثة الحكم فى مصر ، وقد زاد عليها فرمان السودان بعض الشروط الأخرى وهى :

١ - إدارة المقاطعات السودانية وتنظيم شئونها بما يتفق والعدل
وتوفير أسباب السعادة للأهالي .

٢ - إرسال بيان شامل للإيرادات السنوية إلى الباب العالي .

٣ - منع موظفي الحكومة ورجال الجيش من استرقاق الأهالي
في مقابل المرتبات الحكومية .

٤ - منع تشويه الرجال (خصيهم) من أجل قيامهم بخفر
الحریم وخدمتهن .

وهكذا أطلق الفرمان يد الوالي في تنظيم حكومة السودان
وادخال الاصلاحات التي يراها كفيلة باسعاد أهله . وأخذ يزاول
السلطة التي يؤهلها له منصبه كوال لولايتين من ولايات الدولة
العثمانية في نطاق الشروط التي نصت عليها الفرمانات في الأمور
الداخلية والخارجية ، فالقناصل الذين كانوا يعينون بالسودان كانوا
يعينون بنفس أسلوب تعيينهم في مصر . يلتزم سفير الدولة في الآستانة
من السلطان اصدار « براءة » بتعيين القنصل فإذا وافق السلطان منحت
البراءة وصدرت ثلاث فرمانات إلى والى مصر ونائب الاسكندرية
والثالث إلى قاضي مصر حيث يسجل بالمحكمة الشرعية ثم تبلغ
الجهات المختصة .

أما وكلاء القناصل فكانوا يعينون بعد التماس القنصل من الوالي

ثم تبلغ الموافقة إلى جهات الاختصاص في مصر والسودان^(١) . كما
كانت تسرى على السودان ومصر نفس الإجراءات المترتبة على
علاقات الدولة العثمانية مع غيرها من الدول ، فعندما قطعت الدولة
العثمانية علاقتها ببلاد اليونان عام ١٨٥٤ أرسل الباشا الكتخدا
في مصر أمرا إلى حاكم السودان مؤداه ، بما أن العلاقات الخارجية
والمعاملات التجارية قد قطعت بين الدولة العلية واليونان وتقرر أن
يبرح بلاد الدولة المحروسة اليونانيون المقيمون في مختلف جهاتها
وكذلك القناصل ووكلاؤهم وجميع التجار ذور التبعية اليونانية واعطيت
لهم مهلة خمسة عشر يوما اعتبارا من يوم السبت السابع عشر من الشهر
الحالي (رجب ١٢٧٠) . . . فبموجب تلك الإرادة يلزم أن تعاملوا
التجار وغيرهم من ذوى التبعة اليونانية الموجودين في بلاد
السودان . . . على هذا الأمداس ، (٢) .

وضع السودان الغربي :

ويلاحظ أن هذا الفرمان قلده إلى مصر ولاية السودان الأوسط
ولكنه في نفس الوقت ضم إلى حكمه السودان الغربي (سلطنة

(١) المحفوظات التاريخية : محفظة ٢٨ معية تركي جزء أول - وثيقة رقم ٥٩
بتاريخ ٥ صفر ١٢٨ رقم ٥٢ من ناظر ديوان الخارجية إلى مدبري سنار وبربر
وتناكة وكردفان .

(٢) المحفوظات التاريخية - دوسيه السودان - دفتر ٦٦٤ صادر ديوان
الكتخدا . وثيقة رقم ٧٧٣ بتاريخ ٢٠ رجب ١٢٧٠ من الكتخدا إلى حاكم السودان .

دارفور) أيضا؛ رغم إنها كانت مستقلة في ذلك الوقت وغير داخلة تحت السيادة العثمانية وتعليل ذلك أن الفرمان ربما تضمنها تشجيعا للوالى على ضمها للسيادة العثمانية .

وضع السودان الشرقى :

كما يلاحظ أن الفرمان أغفل الإشارة إلى السودان الشرقى رغم أن هذا القسم من السودان كان أول أقسامه التي خضعت للسيادة العثمانية . والواقع ان العلاقة بين السودان الشرقى والدولة العثمانية بدأت مبكرة في القرن السادس عشر لأن السلطان العثماني بعد فتح مصر سنة ١٥١٧ أخذ يسيطر سلطانه على ملحقات السلطنة المصرية في الحجاز واليمن ، ثم مد سلطانه من تلك الجهات إلى سواكن ومصوع على الساحل الغربى للبحر الأحمر ، وأطلق على هذا الجزء من أملاكه اسم ولاية الحبش ، وامتداد هذه الولاية إلى الداخل غير محدود وحدودها مبهمه ، وقد سميت بهذا الاسم لأنها مخارج بلاد الحبشة . ووضعت ولاية الحبش تحت إشراف والى جدة ، على أن يعين من جانبه قائمقام على كل من سواكن ومصوع . ولما كان النفوذ العثماني فى جدة قبل الفتح المصرى ضئيلا للغاية فقد كانت السيادة العثمانية على هذا القسم تكاد تكون اسمية .

وبعد أن نجح الجيش المصرى فى القضاء على الوهابيين وأعاد

×

بلاد العرب للسلطنة العثمانية عين السلطان إبراهيم بن محمد علي واليا على جده^(١)؛ وتضمن ذلك إشرافه على « ولاية الحبش » ، وأصبح لقبه الرسمي : متصرف جده والحبش أو والى إيالة الحبش ومتصرف سنجق جده أو شيخ الحرم المسكى وحاكم الحبش ومتصرف جده أو والى جده والملاحقات^(٢).

وإغفال فرمان ضم السودان الشرقى إلى مصر وإخضاعه للإدارة المصرية جعلها تواجه نوعين من المشكلات : مشكلات الحدود ومشكلات الجوار .

فالنوع الأول من هذه المشكلات يتعلق بالحدود بين حكومة السودان التابعة لوالى مصر وإيالة الحبش التابعة لوالى جده . وأهمية رسم هذه الحدود متصلة بجمع الأموال الأميرية ، لأن قبائل الرعاة من الهندوف تسكن هذه الإقاليم وتنتجع الكلا فى مزارعى مديرية التاكة وهى المديرية المستجدة التى أنشأها والى مصر لتدعيم سلطة الحكومة فى هذه المناطق . وحياة الرعى تتنافى مع الاستقرار فلأى الجهتين ينبغى أن يدفع الميرى ؟

والنوع الثانى من المشكلات يتعلق بالحاجة إلى منفذ بحرى

(١) المحفوظات التاريخية — محفظة ٤ بحرياً — وثيقة رقم ٨٤ بتاريخ ٩١ صفر ٣٢ من محمد نجيب لى والى مصر .

(2) Nahum : Vctes Diplomatiques et Firmans Imperianx pp. 96, 126, 135, 175. 228.

تشرف عليه الإدارة المصرية في السودان . ولما كانت سوا كن
ومصوع أقرب الموانى إلى مديرية التاكة وأنسبها لتصدير غلات
السودان الأوسط فقد تطلعت أنظار والى مصر إلى السودان الشرقى
وإيالة الحبش .

^{المصر} ويبدو أن والى مصر أراد أن يتصرف في حل هاتين المشكلتين
من تلقاء نفسه فأمر بتحصيل الميرى من هذه القبيلة بالقوة وأدعى
مأمور السودان أحمد باشا ، أن الجهات الواقعة على ساحل بحر القلزم
والممتدة إلى مغرب الشمس ، واقعة في نطاق إدارة السودان
وأن الماحية الأخرى تابعة لولاية جدة ؛ وطلب إليهم تعيين وكيل
عنهم يقيم في بربر يباشر مصالحهم ويؤدون له الميرى الذى يفرض
عابهم ولذلك لجأ أفراد القبيلة إلى سوا كن وقدموا التماساً إلى والى جده
يطلبون فيه وضع أرض سوا كن كلها تحت إدارة ولاية جدة . ومن
ثم كتب الصدر الأعظم رموف باشا إلى والى مصر بطلب منه أن
يأمر مأمور السودان ورجاله بكف يدهم ومنع تداخلهم (١) .

ورد والى مصر بأنه رجع إلى دفتر البلاد السودانية فوجد القبيلة
المذكورة ، قوماً مشردين ليس لهم ارتباط بأحد الجانبين المذكورين
بمجردين من قيد الحكومة وليس لهم انضباط بدفع بارة واحدة باسم

(١) المحفوظات التاريخية بعابدين : عطفة رقم ١١٧ وارد عابدين — ملف
الصدارة بتاريخ ٢٧ جمادى الأول ١٢٥٩ من الصدر الأعظم إلى والى مصر .

الضرائب . ، ثم يذكر كيف إنه أنشأ مديرية التاكة لتوطيد هيئة الحكومة في تلك الجهات . وأكد أن هذه القبيلة من أهالي التاكة ولكنهم يتهبون من الميرى ؛ ثم يتساءل كيف صدق والى جدة دعواهم بينما هو لم يجمع منهم ، بارة ، واحدة من قبل ؛ أريد أن يستغل هيئة الحكومة السودانية فيجمع باسمها الميرى ؛ أم يريد أن يسخر الجيش المصرى في مديرية التاكة لكي يوطد نفوذه ؛^(١) ثم أخذ والى مصر بعد ذلك ينتقد الإدارة في مرفأى مصوع وسواكن ، وكيف أن والى جدة عهد بالإدارة في كل منها إلى ، وكيل من ضعاف التجار يتعاطى الرشاوى باسم الهدية ، وإنه لما كانت مصر في ذلك الوقت في أمس الحاجة إلى الماشية نظراً للوباء الشديد الذى فتك فيها بالماشية ، فقد أمر حاكم السودان أحمد باشا بارسال ثمانية ألف رأس من الماشية ، ورد أحمد باشا بأن المواشى مترفرة في مديرية التاكة ولكن إرسالها متعذر عن طريق البر ، والتمس إرسالها عن طريق البحر فتشجن من مينائى مصوع وسواكن^(٢) .

وفي نهاية الرسالة اقترح والى مصر على الباب العالى حلاً مناسباً والتمس الموافقة عليه ، وهو يتخلص في أن يلحق الميناءان بمديرية

(١) المحفوظات التاريخية بعابدين : دفتر ٨ عابدين . وثيقة رقم ٢٨٥ بتاريخ ١١ شوال ١٢٥٩ — قائمة إلى الباب العالى .

(٢) دفتر ٨ عابدين — وثيقة رقم ٢٦٩ بتاريخ ١٩ جمادى الآخرة ١٢٥٩ من والى مصر إلى الباب العالى .

التاكة على أن يقوم والى مصر بإدارة جمركى سواكن ومصوع :
فيرشح من جانبه لسكل منهما أحد الضباط المصريين برتبة (البكباشى)
ويرسلهما إلى والى جدة فيزود كلا منهما بأمر تعيين ؛ على أن تصحب
كلا منهما قوة حربية لا تقل عن خمسمائة جندى . وذلك يحقق فى نظره
الفوائد الآتية :

١ - يقدم والى مصر لوالى جدة إيراد الجمركى السنوى بحيث
لا يقل عن ١٥٠ ٪ مائة وخمسين فى المائة من إيراد الجمركى الراهن .
٢ - ضمان النشاط التجارى فى تلك المنطقة وجلب المواشى
بانتظام .

٣ - استخدام القوة الحربية المصاحبة فى إقرار الأمن بالحجاز
عند اللزوم^(١) .

وفى رسالة أخرى كرر التماسه واقتراحه وختمهما بقوله .وهكذا
فإن مرادى من طلب الحاق المينائين المذكورين بمديرية التاكة ليس
بقصد استغلالهما أو لأجل الانتفاع بهما فى التجارة بأى ضرب من
ضروبها وإنما لأجل المحافظة على ولائى وإخلاصى للدولة ومن
اعتداءات العرب الطائشين . . .^(٢) .

(١) دفتر ٨ عابدين — وثيقه رقم ٦٩٨ بتاريخ ١٩ رمضان ١٢٦٢ رسالة
من والى مصر إلى القبوكتخدا .

(٢) دفتر ١٠ عابدين — وثيقه رقم ٦٤٢ بتاريخ ١١ ذى الحجة ١٢٦٢
رسالة من والى مصر إلى والى جدة .

وإزاء قوة الحججة التي أدلى بها والى مصر فقد وافق السلطان على
الاقترح الخاص بحالة إدارة مينائى سواكن ومصوع إلى الجانب
المصرى على النحو السابق . وبالفعل أرسل والى مصر يخبر والى
جدة بهذه الموافقة وبأنه عين البكباشى حقى أفندى مديراً لمصوع ومحمد
أمين أفندى مديراً لسواكن وطلب إليه تزويدهما بأمر التعيين والعمل
على تيسير وصولهما إلى مقر عملهما^(١)

غير أن أمور السودان الشرقى لم تستمر على هذا الوضع بعد وفاة
والى مصر ١٨٤٩ ؛ إذ عادت الأمور فيما يختص بهذا القسم من السودان
فيما بين عامى ١٨٤٩ ، ١٨٦٥ إلى الوضع الذى كان عليه قبل إلحاقه
بالإدارة المصرية . فقد رأى عباس والى مصر أن تكف الحكومة
المصرية يدها عن إدارة هذين المينائين ابتداء من المحرم ١٢٦٥^(٢) وإن
كان سعيد قد فكر فى استعادة المينائين عندما كون الشركة المجيدية
للملاحة فى البحر الأحمر^(٣) ويبدو أن وجهة النظر التي أبدأها والى مصر
فى إحدى رسائله إلى الباب العالي ومؤدأها إن والى جدة يريد استغلال

(١) الوثيقة السابقة (٢) دفتر الأول من ١٢٠٧ بتاريخ ١٤ المحرم ١٢٦٥
— لإرادة لى أمين جرك سواكن .

(٣) المحفوظات البريطانية رقم ٧٨ — رسالة رقم ٥٢ من الاسكندرية
بتاريخ ٤ نوفمبر ١٨٥٦ من بروس إلى كلارندون .

هيئة الحكومة المصرية والإدارة المصرية في السودان لمصلحة ابائه
صحيحة ، لأن والى جدة بعد أن أحيلت إليه إدارة سواكن ومصوع
أرسل يرجو والى مصر الجديد عباس أن يأمر ببقاء الأميرالاي
خليل بك الذي كان معيناً من قبل والى مصر ومعه الأورطة المصرية
بدعوى ، أن الجنود المصرية تعتبر من الجنود السلطانية ، كما أن
السواحل المشار إليها من البلاد المحروسة الشاهانية^(١) .

غير أن والى مصر صمم على استرداد الأورطة المصرية وقائدها
وضرورة انسحابها إلى مديرية التاكة^(٢) . وخوفاً من أن تتكرر مأساة
الحدود فقد عمل من جانبه على جعلها واضحة لا لبس فيها ؛ ولذلك
أمر مدير تاكة فتوجه إلى سواكن واجتمع في الديوان بعد صلاة
الجمعة بالقاضى والمفتى ووجوه البلد ومشايخ العربان وأرباب الخبرة
وقاموا بتحديد الحدود ، ووافق على ذلك وجوه البلد ومشايخ العربان
ووضعوا أختامهم على ذلك القرار الخاص بالحدود^(٣) .

ولعلنا نتساءل عن العوامل التي دفعت عباساً إلى التخلي عن إدارة

-
- (١) المحفوظات التاريخية بعابدين — مخطوطة رقم ١٢٣ عابدين بتاريخ ١٥
ربيع الأول ١٢٦٥ من محمد حبيب والى جده إلى والى مصر .
(٢) المحفوظات التاريخية بعابدين — رسالة بتاريخ ١٥ جمادى الآخرة ١٢٦٥
من والى مصر إلى حبيب والى جده .
(٣) المحفوظات التاريخية بعابدين — مخطوطة رقم ١٢٩ عابدين بتاريخ ١١ شعبان
١٢٦٦ من محمد سرجاوش (مندوب الوالى) إلى والى مصر .

سوا كن ومصوع . وهذه العوامل تبدو واضحة إذا تبينا اتجاهات
الوالي الجديد، إذ كان يشعر أن مصر التي أنهكتها حروب محمد علي
في حاجة إلى الهدوء والاستقرار ، وإن سياسة التوسع التي تتطلب
المصروفات الباهظة ينبغي أن تتوقف لنحل محلها سياسة تقوم على
الاقتصاد والابتعاد عن المشكلات السياسية والحربية ؛ فتخليه عن
تلك الأمان كان نتيجة لإدراكه مدى قدرة مصر على تحمل أعباء
الحكم والإدارة في هذه الأقطار الشاسعة مع بعدها عن عاصمتي مصر
والسودان ، كما كان يخشى أن يؤدي احتفاظه بهما إلى احتكاكه
بالحبشة .

المسألة الحبشية

والواقع أن وجود الإدارة المصرية في السودان الشرقي خلق
بجالات للاحتكاك بين مصر والحبشة . ونظراً لأن المنطقة التي تفصل
بينهما يسكنها قوم من الرعاة الرحل فقد أدى ذلك إلى تعدد مشكلات
الحدود بين البلدين . ولم تستطع كل من الحكومتين السودانية
والحبشية وقف نشاط هذه القبائل التي لا تعترف بالحدود السياسية
المصطنعة ، وأدى ذلك إلى اضطراب العلاقات بين مصر والحبشة ،
زد على ذلك اطماع الروس الأحباش الذين كانوا يدعون نوعاً من
السيادة على السودان وبلاد النوبة مما دعا أحدهم وهو الرأس كاسا

إلى الخروج على ملك الحبشة ثم فرض الأموال على دار القلايات المتاخمة لحدود السودان ، ولم يكتف بذلك بل تعدى حدود السودان وفرض الأموال على جزء من مديرية فازوغلي وذلك عام ١٨٤٨ (١٢٦٣) . وقد اضطر الوالي إلى اصطناع الحزم فأمر حكمدار السودان خالد باشا بتأديب هذا الرأس الذي خرج على مليكه وتعدى على حرمة الجوار . وأمر الوالي في نفس الوقت بإبلاغ ذلك القرار إلى النجاشي نفسه (١) .

وقد كان محمد علي متخوفا في أول الأمر من مساعدة بعض رموس الأقباش للباليك الفارين من مصر إلى السودان (٢) ، كما فكر سعيد في غزو الحبشة دفعا لاطماعها في إقليم السودان . غير أن إنجلترا وقفت لهذه النوايا بالمرصاد رغبة منها في وقف نمو الإدارة المصرية في السودان لاسيما وقد عازمت على انشاء علاقات سياسية واقتصادية مع الحبشة . وفي سبيل ذلك حرصت الباب العالي (٣) ؛ فأرسل الصدر الأعظم يحذر الوالي من اتخاذ مثل هذه الخطوة ويقول ، وصل إلى

(١) المحفوظات التاريخية بعبدين — وثيقة رقم ٨١٣ بتاريخ ٢٧ القعدة ١٢٣٦ من أرتين بك إلى عموم القناصل

(٢) المحفوظات التاريخية بعبدين — دفتر ١ تركي وثيقة رقم ٢٤ — قائمة محررة في ٢٧ جمادى الثانية ١٢٢٥ .

(٣) المحفوظات البريطانية ١٤٣١/٧٨ — رسالة رقم ٣٦٥ القسطنطينية بتاريخ ٢٤ مايو ١٨٥٩ من بلور إلى إيرل أوف كلارندون .



الحكومة العثمانية تقرير مفاده انكم على وشك ارسال قوة حربية إلى بلاد الحبشة التي لا تدخل ضمن حدود مصر . ولما كان لم يحدث (من جانب الأحباش) ما يستدعي اتخاذ هذا الاجراء ، ونظرا للحكمة والعدالة اللتين تتحلى بهما ، فلا يمكن أن يدخل مثل هذا الأمر في دائرة التصور (١) .

ولما تعذر على سعيد حل المسألة عن طريق الحرب أراد معالجتها بالأساليب السياسية مستعينا بنفوذ الكنيسة القبطية في دوائر حكومة النجاشي ، فكلف بطريرك الأقباط في مصر وهو بطريرك الكنيسة الحبشية في الوقت نفسه أن يسافر إلى الحبشة ويقنع النجاشي باتباع سياسة سلام وصدقة ، غير أن هذه المساعي وأن كانت قد خففت من حدة الخلاف ، إلا أنها لم تقض على جوهره مما أدى إلى الحرب بين الدولتين في عصر اسماعيل .

(١) المحفوظات البريطانية ١٤٣١/٧٨ — مرفق بالوثيقة السابقة بتاريخ ٢٢

مايو ١٨٥٩ مرسل من الصدر الأعظم إلى والي مصر .

القسم الثالث

العلاقات المصرية العثمانية

وأثرها في شئون السودان

كثير من المتاعب التي صادفت الادارة المصرية في السودان حتى ١٨٦٥ إنما يرجع في أسبابه إلى توتر العلاقات بين مصر والدولة العثمانية في ذلك الحين ، وكثير من الاخطاء التي وقعت فيها هذه الادارة يرجع إلى انصراف الولاة إلى حل المشكلات بينهم وبين الدولة . وسوف نحاول تفصيل ذلك فيما يلي :

الادارة المصرية في السودان

قامت الادارة المصرية منذ ضمه إلى نطاق الدولة العثمانية على أنقاض نظم إدارية اشتمل بعضها على عناصر صالحة ، غير أن معظمها كان أقرب ما يكون إلى البدائية والانظمة القبلية وهذه وان كانت تناسب ظروف تلك الاقاليم وأوضاعها في ذلك الوقت إلا أنها لم تكن تصلح بمفردها كأساس لحكومة موحدة مستقرة . كان على وإلى مصر إذن أن يقرر : هل يبقى النظم الموجودة والحكام السابقين

بعد خضوعهم للسيادة العثمانية ، على أن تنتهى الأمور إليه ويكون
مركزاً لرسم السياسة والتوجيه أم يفعل ما فعله في مصر ؛ فيلغى النظم
القديمة وينشئ نظاماً جديداً يقوم فى أساسه على المركزية الشديدة التى
ترجع كل شىء إليه ونعتمد فى التنفيذ على صفوة من الرجال المختارين
الذين اعدوا أعداداً خاصاً لتولى شئون الحكم والادارة ؟

ونظرة الوالى إلى اقاليم السودان هى التى رجحت الاحتمال الثانى ،
إذ كان يعتبر مصر والسودان قطراً واحداً يكون وحدة إدارية
واقصادية وتمثل فيه أقاليم الوجه البحرى والصعيد وأقاليم السودان .
وعلى هذا الأساس نقلت كثير من الآسس التى قامت عليها
الادارة فى مصر إلى السودان بدون تعديل أو بعد تعديل بسيط ،
دون اعتبار كبير لخواص البيئة وتقاليد المجتمعات السودانية (١) . ومن
هنا وجدت نقطة ضعف مهمة فى الادارة المصرية بالسودان وهى انها
لم تتشكل فى ذلك الوقت ولم تتكيف تماماً وفقاً للاوضاع
والخصائص المحلية .

وثمة نقطة ضعف أخرى مردها إلى الحكم أنفسهم ، فرغم أن معظمهم
كانوا جماعة من ذوى العقل الراجح والرأى السديد ، إلا أن هؤلاء

(١) المحفوظات التاريخية بعبدين : دفتر ٣٧٨ معيه تركى - وثيقة رقم
٢٠٠٥ بتاريخ ١٧ رمضان ١٢٦٠ أراده إلى مدير كردفان ، دفتر ٣٧٩ صادر ديوان
المعية - وثيقه رقم ٢٨٦٤ بتاريخ ٤ شعبان ١٢٦٠ افادة إلى مدير المالبية .

الحكام وهم يعملون باسم والى مصر والسلطان العثمانى تشربوا فكرة الترك عن النظام الطبقي فى الحكم : فالحاكم فى نظرهم متميز عن الرعية ، والرعية ميدان لاستغلال الحاكم وسلطته التى قد تصل إلى حد الاستبداد . غير أنه ينبغى أن ندخل فى اعتبارنا أمرين : الأول بعد المسافات بين مصر والسودان وصعوبة المواصلات ، كل ذلك جعل ثمرة الحكم الجديد لا تنضج الا بعد سنوات عديدة . كما أن تأصل بعض العادات كالرق والغزو الداخلى وقف عقبة كأداء فى طريق الإدارة المصرية لاسيما وقد استغل الموقف بعض المغامرين من التجار الأوربيين .

والأمر الثانى أن نظم الحكم والإدارة فى مصر لم تستقر تماما إلا بعد أن أصدر الوالى قانون « سياستنامه » فى يولييه ١٨٣٧ لتنظيم المصالح والإدارات وشئون مصر والسودان ، ولذلك فإن الحكم فى السودان بقى موضعاً للارتجال والتجربة مدة طويلة ، كما أن إشغال الولاة فى نزاعهم مع الباب العالى استنفد معظم جهودهم ، فلم ينل السودان ما يستحقه من العناية رغم شدة رغبتهم فى ذلك .

حاكم السودان العام :

وكان محمد على أول من واجه مشكلة تنظيم حكومة السودان . هل يعين حاكماً عاماً (حكامداراً) للسودان بجمع السلطة كلها فى يده ؟ وهل يتصل هذا الحاكم العام بالوالى مباشرة أو يتصل بالدواوين

في القاهرة ؟ أم ينشئ في السودان إدارات على نسق الإدارات في القاهرة ؟ واستقر رأيه على تعيين « حكامدار » يمثل سلطته في الخرطوم وتشمل سلطته سائر أقالم السودان ويكون اتصاله بالوالي وديوان الجهادية بالقاهرة . ثم قسم هذه الأقاليم إلى مديريات ثم أقسام ثم حلال أو قرى .

غير أن هذه التجربة لم تستمر نتيجة رواج الإشاعات بنزوع بعض الحكام إلى الاستقلال ولذلك فكر سعيد في تجربة أخرى وهي إلغاء منصب حكامدار السودان ثم تقسمه إلى مديريات تخضع كل منها للقاهرة مباشرة وليس لواحدة منها سلطة على الأخرى . ولم تنجح هذه التجربة أيضا وعاد سعيد إلى النظام الذي استنه أبوه .

وكان يراعى في الحكمدار أن يكون من الحاصلين على رتبة « الميرميران » ، وهي تعادل رتبة الفريق الآن وأن تتوفر فيه شروط معينة (١) .

أما المديرون فكانوا يختارون من ذوى التجربة الحاصلين على رتبة « أمير اللواء » ، ثم صاروا يختارون من الحاصلين على رتبة القائمقام والصاغ فتأثرت الإدارة نتيجة لذلك وخاصة في مديريات

(١) المعقوبات التاريخية بعابدين — محفظة ٩ معية تركى — وثيقة رقم ٧١ بتاريخ ٩ ربيع الأول ١٢٧٢ من محمد حليم إلى الوالى ، دفتر ٨ عابدين — وثيقة رقم ٢٧٢ بتاريخ ٩ ربيع غره دى الحجة ١٢٦١ من الوالى إلى الباب العالى .

فيزوغلى وسنار وتاكة ولذلك قرر المجلس المخصوص في ٢٧ شوال ١٢٦٥ (١٨٤٩) بناء على طلب الوالى أن يكون المدير من الحائزين على رتبة الامير الاى ، على أن يجرى تبديلهم كل ثلاث سنوات (١) .
فيضمن الوالى خبرتهم وعدم تفكيرهم في الانفصال .

اشراك العنصر الوطنى

ولم يعتمد الحكم الجديد إلى تحطيم الرؤساء المحليين السابقين ، بل استعان بمن وثق فيهم وخاصة في حفظ الأمن وجمع الميرى وفض الخصومات وبذلك وجد بين الأهالى من صار مديراً أو مأموراً أو ناظر قسم أو معاون أو شيخ حلة ، وتعاطوا مرتبات شهرية من الحكومة وارتدوا الزى العثمانى (٢) .

وعندما زار الوالى السودان ١٨٣٨ اصطحب معه في عودته عدة غلمان من أبناء وجوه السودان إلى مصر وأدخلهم المدارس المصرية ليتعلموا مبادئ العلوم ثم نقلهم إلى مكتب الزراعة ثم إلى مدرسة الآلسن ، وكان هدفه من ذلك إعدادهم لتولى المناصب فى بلادهم (٣) .

(١) المحفوظات التاريخية بعابدين -- عطفة ٤ أوامر جهادية -- أمر رقم ٦٢ بتاريخ ٢٨ شوال ١٢٦٥ من الوالى إلى مدير الجهادية .
(٢) الجابرى : فى شأن الله أو تاريخ السودان كما يرويه أهله .
ص ٢٥ — ٣٥ .
(٣) شكرى : مصر والسيادة على السودان — ص ٨ .

وكان في نفس الوقت يشجع تعيين السودانين في المناصب
« فشورى المعاونة - مثلاً - لا ترى مانعاً من تعيين محمد
عبد الرحمن افندى أمين خزينة في إحدى مديريات السودان من أجل
كونه سوداني الأصل حيث أن أهالي السودان مثل أهالي مصر كلهم
رعايا الحكومة المصرية وإن مصالح القطرين كلها وحدة
لا تتجزأ^(١) ، كما راعى أن تكون القوة الحربية المرابطة بالسودان
والتي كانت لا تقبل عن ثلاث أوطان كاملة ، من أبناء السودان أنفسهم
وكان النقص بين صفوفها يستكمل من داخلية البلاد نفسها ، « كأبناء
الشايقية ، مثلاً^(٢) .

النفي إلى السودان

وكثيراً ما أخذ على مصر أنها كانت تستخدم السودان كمنفى
للجرمين والمغضوب عليهم من موظفيها ولكن دراسة الوثائق
توصلنا إلى رأى آخر ؛ فقد نصت « المادة الحادية عشر من الفصل
الثالث من قانون مجلس الأحكام بمصر ، على أن «المتهم بالسرقة وتثبت

(١) المحفوظات التاريخية بعبدين : دفتر معاونة إيرادات . وثيقة رقم ١١١

بتاريخ ٩ ربيع الأول ١٢٦٠ .

(٢) المحفوظات التاريخية بعبدين : عطفة ٤ معية تركي - رسالة رقم ٨٧

بتاريخ ١٣ المحرم ١٢٧١ من حكمدار السودان إلى كاتب الديوان الخديوي ، المحفوظات
النمساوية ٩٥/٣٨ تقرير رقم ٢٦٤ بتاريخ ١٣ مارس ١٨٥١ من قنصلها في مصر
إلى وزير خارجية النمسا .

عليه التهمة وتكون له ثلاث سوابق يحكم عليه بالنفي والتغريب إلى بلاد السودان ، على أن تصحبه زوجته وأولاده إن كانوا في معيشة واحدة ، وكذلك إذا حكم عليه بمدة تزيد على خمس سنوات فينفي هو وأسرة إلى السودان^(١) .

كما جاء في قرار جمعية الحقانية بتاريخ ٩ رجب ١٢٦٤ (١٨٤٨)
، إن الذين يستحقون العقاب من أجل ارتكابهم جنایات السرقة أو القتل أو الاختلاس أو ما أشبه ذلك من الأمور القبيحة يرسلون إلى جبل فيزوغلي ثم رؤى إرسالهم إلى ليمان الأسكندرية ثم عاد فرؤى إرسالهم إلى جبل الدول بالسودان^(٢) .

ودراسة هذه الوثائق وغيرها تدلنا على ما يأتي :

١ - لم يكن إرسال المحكوم عليهم بالسجن لأكثر من خمس سنوات إلى فيزوغلي أو جبل قيسانه أو جبل الدول بقصد الأضرار بالسودان أو عدم اعتباره ، وإنما كان مجرد سجنهم في بقعة يكون جوها وخيما جداً ، ولذلك اختيرت الجهة المعروفة بكر كوج في مديرية

(١) أمين سامي : تقويم النيل ج ٣ ص ٢٩٤ .

(٢) المحفوظات التاريخية بباهدين : دفتر ١٩٨٩ صادر جمعية الحقانية - وثيقة رقم ١٠٧٩ بتاريخ ٩ رجب ١٢٦٤ بتاريخ ٩ رجب ١٢٦٤ - إلى حكمدار السودان .

فيزوغلى لهذا الغرض^(١) ولا ضير في ذلك إذا علمنا نظرة الوالى إلى السودان ومصر كوحدة إدارية ، حتى إن هؤلاء ، القتل والصوص وقطاع الطرق المشهورين ، كانوا في فترة ما يرسلون إلى ليمان الاسكندرية على نحو ما جاء في الوثيقة التي أوردناها .

٢ — روعيت الناحية الإنسانية ومصلحة السودان عندما تقرر إرسال المحكوم عليه مع أفراد أسرته ، وبينما كان يعيش هؤلاء الأفراد معيشة كريمة ، كان على السجين أن يشتغل تحت الحراسة في التعدين واستخراج الذهب بإشراف أمين معدن الذهب^(٢) ؛ وهو مستقر البال لوجود أسرة قريبة منه ؛ حتى إذا طاب لها المقام في السودان بعد انتهاء المدة استقروا فيها .

٣ — ولضمان عدم حدوث أى ضرر من جانب المحكوم عليهم قرر مجلس الأحكام في قراره رقم ١١ بتاريخ ٢٣ ربيع الآخر ١٢٧٠ (١٨٥٤) أن تبنى قلعة بكر كوج من أعمال مديرية فازوغلى . وبعد الشروع في البناء ، صرف النظر عن إقامة القلعة وتقرر ١٢٧١ (١٨٥٥) الافراج عن بعض المسجونين وإعادتهم لمصر ، أما الباقيون فقد سجنوا

(١) المحفوظات التاريخية بعبدين : دفتر ١٤ عبدين — وثيقة رقم ٦ بتاريخ ٢٩ ربيع الآخر ١٢٦٦ إلى الصدارة العظمى .

(٢) المحفوظات التاريخية بعبدين — دفتر رقم ٢٣٩٢ صادر ديوان المدبوى وثيقة رقم ٦١٣ بتاريخ ٢٧ ربيع الآخر ١٢٦٦ .

في جبل دقيسان ، ولم يكن عددهم جميعاً يتجاوز ٤٢ سجيناً فأصبحوا بعد هذا القرار لا يتجاوزون شخصاً واحداً من سنار حكم عليه بتهمة الفرار من الخدمة العسكرية وآخر من فيزوغلي بتهمة قتل أحد الأتراك وثالث من التاكة وهو عبد اتهم بالقتل (١) .

كما سبق يتضح لنا بجلاء أن المسألة لم تكن نفيًا بالمعنى الذي تحمله هذه الكلمة الآن وإنما هو إبعاد أو سجن فقط ينقضى بانقضاء المدة المحكوم بها . غير أن المرء إذا استهدف أغراضه الخاصة دون المصلحة العامة تنكب السبل إليها ، كما أن السياسة كما يقال — إذا دخلت شيئاً أفسدته ، وهذا ما حدث عندما تولى عباس واشتدت أزمة التنظيمات بينه وبين الباب العالي واتهمه الباب العالي بمخنق الحريات فاشتدت به الهواجس وصار يبعد من يشك فيهم إلى جدة أو مصوع أو السودان (٢) .

كما استغل بعض الموظفين المنقولين إلى السودان على غير رغبتهم فرصة توتر العلاقات بين مصر والدولة العثمانية للصيد في الماء العكر فكان بعضهم يفر إلى الأستانة ويلتمس الخدمة في غير مصر والسودان

(١) المحفوظات التاريخية بعابدين — عطفة رقم ٤ معية تركي — وثيقة رقم ٥٢٤ بتاريخ ٢٨ صفر ١٢٧١ من حكمدار السودان إلى كاتب الديوان المدبوي .

(٢) المحفوظات التاريخية بعابدين — دفتر ١٤ عابدين — وثيقة رقم ٦ مرسلة إلى الصدارة بتاريخ ٢٩ ربيع الآخر ١٢٦٦ .

كما حدث من أمين بك عضو مجلس الأحكام المصرية الذي وعده
الوالي برتبة اللواء على أن يعين بالسودان فتظاهر بالقبول وطلب
إجازة يقضها بالإسكندرية مع أسرته هو وزميل له ، ومن الإسكندرية
ركب البحر إلى الأستانة حيث وجد ترحيبا من الحكومة العثمانية
فكتب عباس يعرض وجهة نظره عن مثل هذه الحالة بقوله ، إذا
سمح لها — أى لأمين بك وزميله — بالالتحاق بخدمات الدولة أصبح
من العسير علينا أن نوفد إلى السودان أى موظف كان ، بل إن هذا
الوضع سيكون له أثره السيء جدا على أحوال السودان وإدارته . .
والسودان لا يخرج عن كونه بعض أجزاء المملكة المحروسة السلطانية
ولم يستتب فيه الأمن وحسن الإدارة إلا بعد جهود كبيرة . . هذا
إلى أن استخدام المومى إليهما . . سيكون قدرة سيئة لسواهما من
الناس حيث يرفضون إذ ذاك القيام بأية مهمة في السودان اعتمادا على
أنهم يغادرون مصر ويستخدمون بالأستانة^(١) .

والسودان لا يخرج عن كونه بعض أجزاء المملكة المحروسة
السلطانية ، ولم يستتب فيه الأمن وحسن الإدارة إلا بعد جهود
كبيرة . . هذا إلى أن استخدام المومى إليهما . . سيكون قدوة سيئة
لسواهما من الناس حيث يرفضون إذ ذاك القيام بأية مهمة

(١) المحفوظات التاريخية بعبدين — دفتر ١٢ عبدين — وثيقة رقم ٩٨

مرسلة إلى الصدارة بتاريخ ٩ ذى القعدة ١٢٦٥ .

في السودان اعتمادا على أنهم يغادرون مصر ويستخدمون
بالأستانة^(١) .

مسألة الرق :

وقد وجه كثير من السانحين إلى الحكومة المصرية تهمة التهاون
في محاربة النخاسة^(٢) ، وجار كثير من القناصل بالشكوى وقامت
انجلترا تزعم لواء الدعوة لتحريم الرق ؛ كما أن فرمان السودان ١٨٤١
نص على تحريم النخاسة لأنها تؤدي إلى انقراض أهالي تلك البلاد
وخرابها بل إنها أمور مخالفة للشريعة الحقة المقدسة^(٣) .

وصيد الرقيق كان حقيقة واقعة فعلا ، وكانت له تجارة نافقة
يزاولها التجار من العرب والأوربيين وأهل الشام ، بل وبعض
القناصل وموظفي القنصليات ، وكان ميدانها القرى المتطرفة على حدود
السودان حيث يخرج القناصة مدججين بالسلاح في شكل غزوة تدمر
القرى وتأسر الذكور والإناث دون اعتبار لأدميتهم .

وكانت انجلترا تزعم حركة لأبطال الرق فأخذت تضغط على

(١) المحفوظات التاريخية بعابدين — دفتر ١٢ عابدين — وثيقة رقم ٩٨
بتاريخ ٩ ذى القعدة ١٢٦٥ مرسلة إلى الصدر الأعظم .

(٢) المحفوظات التاريخية بعابدين — محفظة ١٣٧ عابدين — تقرير مرفق
بتاريخ ١٣ أغسطس ١٨٦١ من سفير النمسا بالأستانة إلى ترجان السفارة .

(٣) فرمان الخاس بالسودان الصادر في ١٣ فبراير ١٨٤١ .

الباب العالى بقصد إلغاء هذه التجارة فى سائر اتحاد الدولة . وقام الباب العالى من جانبه بالضغط على والى مصر لمكافأة الرق فى السودان . ولما كان القضاء على هذه التجارة دفعة واحدة يكاد يكون مستحيلاً فى ذلك الوقت فقد فكر والى مصر أول ما فكر بالعمل على أضعاف هذه التجارة بالتدرىح فأصدر أوامره إلى مديرى السودان بإلغاء صيد الرقيق واعتق من كانوا فى الأسر عند زيارته للسودان سنة ١٨٣٨ ، وكان عددهم نيفاً وستة آلاف ؛ ثم زاد الرسم الجمركى الذى يؤخذ عن كل عبد^(١) .

وعندما ذهب سعيد لزيارة السودان ١٨٥٧ أعلن فى مدينة بربر إلغاء الرق رسمياً فى ديسمبر ١٨٥٧ (٩ رمضان ١٢٧٤) ، كما أمر بمنع مرور الرقيق من الأحباش والزنج من جمرك أسوان وفك أسرهم وإعادتهم إلى بلادهم أحراراً^(٢) .

ومن أجل ذلك تحاشى النحاسون سوق الرقيق عن الطريق المألوفه واتخذوا من البحر الأحمر طريقاً لتهرب الرقيق إلى الخارج . واستمرت تجارة الرق وصيدة رغم كونها ممنوعة قانوناً . كما استمر

(١) المحفوظات التاريخية بعبدين — دفتر ١٠ عبدين — رسالة رقم ٦٧ بتاريخ آخر رجب ١٢٥٩ من بوغومس إلى قنصل إنجلترا فى مصر .
(٢) المحفوظات التاريخية بعبدين — محفظة ٦ معية تركى — وثيقة رقم ١٤ بتاريخ ٢ جمادى الأولى ١٢٧١ من مفتش عام وجه قبلى .

ضغط انجلترا على الباب العالي ، وضغط الباب العالي بدوره على والى مصر وإن كان قد اعترف بالجهود التي بذلها الوالى فى هذا السبيل^(١) .
وحتى ١٨٦٥ ، كان الأمر لا يزال سائراً على ما كان ، رغم أوامر الوالى وجهوده وأمره بتشديد المنع ومعاقبة من يتاجر فى هذا الأمر بحبسه سنة ثم زيادة سنة كل مرة إذا عاد^(٢) .

وقد اعترضت بعض الدول الأوروبية على أسلوب الحكومة المصرية فى تجنيد السودانيين باعتباره ميسراً لهذه التجارة إذ كانت تعهد بفرز الشبان إلى مندوبين ؛ بعضهم من الأوربيين ، فاتخذوا من هذا التصريح وسيلة إلى الاتجار بالرقيق ، وقد أبدت الحكومة أسفها ووافقت على أن تجرى عملية التجنيد بوساطة الموظفين المصريين ، كما كررت أوامرها بالتشديد فى منع الاتجار بالرقيق^(٣) كما أوضحت حسن نيتها بقولها أن القبائل التى ترفع لواء العصيان تؤدب ويلحق الشبان بالجيش السودانى ولا يعاملون معاملة الرقيق ، بل يتمتعون بكامل حريتهم ويصرح لهم بالزواج ، كما أن أولادهم ونسائهم

-
- (١) المحفوظات التاريخية بعابدين — محفظة ١٣٢ عابدين — بتاريخ ٢٠ جمادى الآخرة ١٢٧٣ من سعيد إلى حكمدار السودان .
(٢) المحفوظات التاريخية بعابدين — محفظة ٢١ معية تركى — أمر رقم ٩٩ بتاريخ ٢٨ المحرم ١٢٧٥ من والى مصر إلى حكمدار السودان .
(٣) المحفوظات التاريخية بعابدين — محفظة ١٣٧ عابدين بتاريخ ٢٥ صفر ١٢٧٨ (١٢ أغسطس ١٨٦١) من سفير النمسا بالأستانة إلى ترجمان السفارة وأمر الوالى إلى مدير سنار والمحرطوم فى ٢٤ جمادى الأولى ١٢٧٨ .

لا يعاملون معاملة الرقيق ، بل يتركون أحراراً في منازلهم وأوطانهم^(١) وهكذا نرى كيف كان الولاة يصدرون أوامهم بتحريم الرق ؛ ولكن دون جدوى فإن الأوامر وحدها لا تكفي لإلغاء تقاليد رسمت منذ مئات السنين . ورسوخ هذه التقاليد جعل الحكام المحليين في السودان لا يقرون وجهة النظر الأوربية في تحريمه ، فتواطىء بعضهم مع النخاسين . وبما زاد الموقف سوءاً أن تجارة الرقيق لم تعد محلية بعد أن تدخلت في الميدان رموس الأموال الأجنبية وضح حكام السودان بالشكوى من حالة الأوربيين الذين يتجولون في السودان باسم التجارة والسياسة^(٢) .

وكانت سلطة الولاة في مصر تقف مكتوفة أزاء ما يتمتع به هؤلاء الأجانب من امتيازات خولتها لهم معاهداتهم مع الدولة العثمانية وسرت على مصر والسودان بحكم الفرمانات . وفي ظل هذه الامتيازات تألفت شركات تجارية لصيد الفيلة والاتجار في العاج ، ونالت من الحكومة حق مزاولة هذه التجارة في مساحات شاسعة في جنوب السودان وغربه ، واتخذت من ذلك وسيلة إلى صيد الرقيق

(١) المحفوظات التاريخية بعابدين — دفتر ١٠ عابدين — رسالة رقم ١٢١

٢٥ المحرم ١٢٦٠ من خسرو بك إلى قنصل إنجلترا بمصر .

(٢) المحفوظات التاريخية — محفظة ١٩ معيه تركي — وثيقة رقم ١٠٢

من اسطفان رسمي إلى كاتب الخديوي بتاريخ ٧ صفر ١٢٦٨ .

والإتجار به . واقتضى الأمر فيما بعد إرسال حملات حرية للقضاء
على هذا النشاط المرذول .

الآزمات السياسية وأثرها على سياسة الإصلاح .

كان من الطبيعي أن يتجه والى مصر بعد تنظيم السودان إلى إصلاح
مراقفه واستغلال إمكانياته وموارده مع توجيه العناية إلى النواحي
الثقافية والاجتماعية ؛ غير أن الآزمات الطاحنة التي مرت بها مصر
في علاقتها بالدولة العثمانية منذ ضم السودان : أزمة الحكم الكبرى
١٨٣٨ - ١٨٤١ وأزمة التنظيمات ١٨٤٩ - ١٨٥٤ وأزمة قناة
السويس ١٨٩٤ - ١٨٦٣ ؛ كل هذه الآزمات لم تسح لوالى مصر
بمواولة الاهتمام بشئون السودان وأطلقت يد الحكام المحليين ومكنت
الأوربيين من استغلال هذه الظروف لتحقيق مصالحهم الشخصية . ومن
أجل ذلك لم تنتظم شئون السودان رغم المحاولات التي بذلت .

والوثائق تدلنا بفصيح العبارة على مدى رغبة ولاية مصر في النهوض
بالسودان . ولم يكن من المعقول أن تنتظم أمور السودان دفعة واحدة
بعد ضمه إلى مصر فأخذ محمد على يعمل على استقراره الإدارى
أولاً^(١) ، ثم أرسل الأخصائيين من مصر فى فنون الزراعة والصناعة

(١) المحفوظات التاريخية بعبدين - دفتر ٦٦ معيه ترمى - رسالة رقم
٦٨ بتاريخ ٢٨ ربيع الأول ١٢٥١ من والى مصر إلى خورشيد باشا .

لتدريب العمال ، كما شجع زراعة القطن وحلجه ونسجه ، وزراعة
الكتان والنيلة واستخراج الاصباغ^(١) . وكان يمكن أن يتابع الوالى
هذه السياسة وينهض بالسودان كما نهض بمصر لولا انصرافه إلى
معالجة أزمة الحكم الكبرى التى استمرت من ١٨٣٨ إلى ١٨٤١
— وهى تبدأ فى الحفيفة بعام ١٨٣٣ — وجند لها الوالى أمكانيات
مصر من المال والرجال . وفى خلال هذه الأزمة الطاحنة قام بزيارة
السودان ١٨٣٨ ، وكان الغرض من هذه الزيارة المفاجئة موضع تعليق
المعاصرين والمؤرخين ؛ فمنهم من عزاها إلى رغبته فى الحصول على
الذهب ليستعين به على تجيش الجيوش لقتال السلطان ، ومنهم من
عزاها إلى رغبة الوالى فى دراسة إمكانيات السودان تمهيداً لانسحابه
إليه وتكوين مملكة السودان الحديثة إذا اضطرت الظروف إلى إخلاء
مصر^(٢) والواقع أن والى مصر كان يواجه فى ذلك الوقت ضغطاً من
جانب الباب العالى والدول الأوربية وعلى رأسها انجلترا من أجل
تنفيذ المعاهدات التجارية التى عقدها هذه الدول مع الباب العالى
بقصد إطلاق حرية التجارة وإلغاء العمل بنظام اليد الواحدة ، وهو
النظام الذى كان يقوم عليه الاقتصاد المصرى فى ذلك الوقت ، وكان
معنى ذلك تدير موارد والى مصر وعجزه عن الكفاح ، ولذلك سافر

(١) الجابرى : فى شأن الله أو تاريخ السودان كما يرويه أهله من ٣٢ .

(٢) شكرى : مصر والسيادة على السودان من ١٨ — ٢٠ .

إلى السودان مهدداً بالعمل على الاستقلال وكان غرضه من الرحلة أن يبتعد عن إلحاح القناصل ويرى إلى أي حد يستطيع منجم الذهب في السودان أن يسد العجز في الميزانية إذ أبطل نظام الاحتكار . وفي ربيع السودان وزن الوالي سائر الاعتبارات فعاد إلى مصر في ١٥ مارس ١٨٣٩ وأعلن أنه يطلب امتياز الوراثة فقط مع بقائه تابعاً للدولة العثمانية^(١) .

وخشى الوالي أن يؤدي الغاء الاحتكار في مصر والسودان إلى فتح الباب على مصراعيه أمام جشع الأوربيين لاستغلال السودان وانتهاب خيراته في ظل القيود التي قيدت بها الفرمانات سلطته ، فحاول إخراج الصمغ العربي والسنا المسكي - وهما من غلات السودان الرئيسية حينئذ - وكذلك سائر الغلات التي تنمو بطبيعتها في الصحارى والبرارى من نطاق هذه المعاهدات ، غير أن ضغط الدول كان أقوى من أن يتحملة الباب العالي . فاضطر الوالي إلى اطلاق حرية التجارة في السودان^(٢) ، ولكي يضمن مصلحة السودانيين أنفسهم ويحميهم من جشع الأوربيين الاستعماري ، حددت الحكومة سعراً أدنى لهذه

(١) Politis : Le Conflit Turco - Egyptien de 1838-1841

(٢) المحفوظات التاريخية بعبدين - دفتر ٦٥٤ صفحة ١٩٣ - لائحة بخصوص التعامل مع التجار الأوربيين بالسودان - ٢٢ شوال ١٢٦٨ .

الأصناف^(١) . وهكذا نرى أن جهود المصريين لاصلاح السودان لم تكن تواجه التقليد والعادات فقط وإنما كانت تكافح أطماعاً أوربية أشعبية وعناصر أجنبية أخرى تعمل لانتهاج خيرات الوادى دون وازع أو ضمير .

ثم تولى عباس ١٨٤٧ وأرسل أوامره إلى حكمدار السودان لطيف باشا^(٢) وإلى مديري المديرية في السودان^(٣) ، وإلى حكام وقضاة المسلمين والعلماء وكافة الوجوه والأعيان وعموم الأهالى بحكمدرية السودان^(٤) . يطلب إليهم انتهاج سنن الاصلاح والعدل والمساواة والتعاون بين الحكام والأهالى . كما اقترن اسمه بمحاولة نشر الثقافة الحديثة بالسودان إذ أمر بإنشاء مدرسة ابتدائية فى الخرطوم ووضع لها نظاماً طيباً وميزانية مناسبة واختار لها نخبة من خيرة الأساتذة المصريين وجعل ناظرها رفاعه بك رافع الطمطاوى^(٥) . غير أن أزمة

-
- (١) المحفوظات التاريخية بعابدين — دفتر ٤٥٨ صادر المعية برقم ٥٠٧ بتاريخ ٢٤ ربيع الآخر ١٢٦٥ قرار المجلس المخصوص .
- (٢) المحفوظات التاريخية بعابدين — دفتر قيد الفرمانات والأوامر العلية — فرمان رقم ٤ بتاريخ ٢٠ دى القعدة ١٢٦٥ — إلى لطيف باشا .
- (٣) المحفوظات التاريخية بعابدين — المصدر السابق
- (٤) المحفوظات التاريخية بعابدين — فرمان رقم ١٢ ص ٢ بتاريخ غاية المحرم ١٢٦٦ من دفتر السابق .
- (٥) المحفوظات التاريخية بعابدين — دفتر رقم ٢٣٩٢ — محفظة ٤ أوامر لديوان المدارس — وثيقة ١٧ بتاريخ ١٧ رجب ١٢٦٦ من الوالى إلى مدير ديوان المدارس .

التنظيمات بين والى مصر والسلطان استنفدت جهوده واستغرقت مدة حكمه كلها حتى ١٨٥٤ . وهو وإن كان قد استطاع آخر الأمر أن يخرج محتفظا بالامتيازات التي خولها له فرمان الوراثة ، إلا أنه عجز عن رعاية شئون السودان الرعاية الواجبة .

من أجل ذلك كتب سعيد إلى المديرين يقول : حقا أن من دواعي الأسف ألا تفتطم شئون السودان التابعة لحكمومتنا كما نريد إلى الآن رغم حرصنا على تقدمها ورغبتنا في عمرانها ولذلك فكرت منذ مدة أن أسافر إليها بنفسى لأقوم برحلة في ربوعها وأشاهد أحوالها عن كثب وأقف على شئونها حيث هي ، وأضع من النظم والأسس ما هو كفيل بعمرانها ورفاهة سكانها من الرعايا والأهلين (١) . وبدأ الوالى رحلته إلى السودان في ٢٧ نوفمبر ١٨٥٦ ، وخرج في حاشية كبيرة وتجريدة حريرية مكونة من خمسمائة فارس — كعادته في كل رحلاته — ، واتخذ طريق البر مخترقا صحراء الغتمور . ووصل الخرطوم في ١٠ فبراير ١٨٥٧ .

وحيثما حل كانت تنهال عليه عرائض الشكوى ، وأفزعه ذلك حتى لقد فكر في إخلاء السودان ، لولا توسل مشايخ السودان ، ومن ثم أصدر عدة أوامر تشمل في مجموعها الإصلاحات التي تمت في عهده

(١) المحفوظات التاريخية بعبادين — عطفة رقم ٣ مديريات وجه قبل —
وثيقة رقم ٢٧٩ بتاريخ ١١ ربيع الأول ١٢٧٣ إلى المديرين .

وتناولت النواحي الاقتصادية وادارية والعسكريه والاجتماعية^(١).

ولعلنا نتساءل عن السر في زيارة سعيد للسودان في ذلك الوقت؛ وربما كان سعيد صادقا فيما أعلن من اهتمامه بشئون السودان واصلاحه ولكن لماذا اختار هذا الوقت بالذات؟ يقال أنه كان يفكر في الانسحاب إلى السودان حيث يعلن انفصاله عن الدولة^(٢). والواقع أن أزمة قناة السويس كانت على أشدها في ذلك الوقت، وقد إشتد ضغط إنجلترا على الباب العالي وعلى سعيد من أجل التخلي عن مشروع القناة وكان ديلسبس قد استدعى لجنة دولية كي تفحص المشروع على الطبيعة وتبدي رأيها. وكان كل من الوالى وديلسبس يعلقان أكبر الأمل على تقرير اللجنة، وأغلب الظن أن الوالى بزيارته للسودان أراد أن يتعد عن مجال الضغط حتى يصدر تقرير اللجنة فيساعده في موقفه، ومن جهة أخرى ربما أراد أن يهيئ للجنة الدولة جواحرا تتم فيه كتابة تقريرها عن مشروع القناة. وهذا ما حدث فعلا، إذ ما كاد الوالى يعود من السودان حتى صدر تقرير اللجنة لصالح مشروع قناة

(١) تفصيل هذه الاصلاحات أوردها الدكتور أباطه باشا وكان مصاحبا للوالى في رحلته كما ذكرتها الوثائق - المحفوظات التاريخية : دفتر ٩٧٧ ديوان السكتخدا - وثيقة رقم ٢٦٤٧ بتاريخ ١٨ سوال ١٢٦٦ إلى حكمدار السودان.

Abbate : Voyage De S. A. Mohammed Said Pacha Dans Ses Provinces Du Soudan. pp. 42-50.

(2) Shukry : The Khedive Ismail and Slavery in The Soudan 1863-1879. pp. 18-21.

السويس ومن ثم منح الوالى لديلسبس فرمان الامتياز الشامل ٢٦
ربيع الآخر ١٢٧٥ .

نتائج البحث .

ولتلخيص النتائج التى وصلنا إليها فى هذا البحث نستطيع أن نقول
أن الأوضاع الداخلية فى كل من مصر والسودان وبلاد العرب
دفعت والى مصر إلى ضم السودان للسيادة العثمانية : فرغبته فى القضاء
على المماليك فى مصر وعلاقة ذلك بخروج الحملة الوهاية ، ثم رغبته
فى القضاء على المماليك الفارين إلى السودان وتأمين جنوب الوادى
وجعله فى حالة استقرار ، كل ذلك دعا السلطان إلى تشجيع الوالى
على التخلص من المماليك ومحاربة الوهايين ثم استغلال جهود المصريين
فى ضم السودان الى الدولة العثمانية .

ونتيجة للنسوية الدولية ١٨٤١ أصبحت مصر ولاية ممتازة تؤول
إلى الولاية بالوراثة وأصبح الوضع القانونى للأقاليم السودانية باعتبارها
أقاليم ملحقة بولاية مصر وتخضع من الناحية الإدارية لوالى مصر
مدى حياته ، ومن الناحية الشرعية للسلطان العثمانى ، إلا أنها كانت
فى نظر الوالى تكون وحدة إدارية ووحدة مالية إقتصادية .

واستمر الوضع كذلك حتى حصول الوالى على فرمان الوراثة
الصلبية فى ٢٧ مايو ١٧٦٦ . وقد نصت الفرمانات على أن امتياز

الوراثة رهن بتنفيذ الوالى لشروط معينة ، ونظرا لوحدة الحكم في مصر والسودان فقد أصبح لزاما على الوالى أن يراعى تنفيذ هذه الشروط في مصر والسودان أيضا ، ومن أهم هذه الشروط في نظر الدولة العثمانية والدول الأوروبية سريان القوانين الإدارية الأساسية للدولة العثمانية على مصر ، وأن يخضع الوالى لسياسة الدولة العثمانية في علاقاتها بالدول الأجنبية وأن ينفذ معاهداتها مع تلك الدول ، يسرى ذلك على الماضى والحاضر والمستقبل .

ونتيجة للثغرات التي وجدت في أحكام فرمانات ، ومحاولة السلطان سحب الامتيازات التي منحها لوالى مصر ورغبة الأخير في المحافظة على الحقوق التي خولها له فرمان تعرضت العلاقات بين الطرفين لأزمات طاحنة انصرف فيها الوالى إلى كسب جولاته مع السلطان وكان ذلك على حساب السودان فلم ترسم سياسته ثابتة مستقرة لإصلاح مرافقه والنهوض بمستوى أهله رغم النوايا الطيبة والجهود المبعثرة التي سمحت بها الظروف السياسية . ورغم ذلك فقد أدت هذه الجهود إلى تمتع السودان لأول مرة بحكومة موحدة ، كما اتجه إلى الأخذ بأسباب الحضارة .

ومما لا شك فيه وقوع أخطاء لا يمكن تجاهلها ولكن مرد ذلك كله إلى أن الحكومة المصرية كانت في حكمها للسودان مقيدة بالقيود التي فرضتها فرمانات ١٨٤١ ، فأصبحت في نواح كثيرة أضعف من

أن تضع سياسة قوية ثم تسهر على تنفيذها . كما أن ازدياد نفوذ الدول
الاستعمارية في الدولة العثمانية نتيجة لمعاهدات الامتياز ومعاهدات
التجارة مع ازدياد اهتمامها بشئون وادى النيل بصفة خاصة واتساع
نطاق المشروعات المالية الأوربية للبحث عن مناطق الاستثمار ، وما
صحب ذلك من تدخل من جانب الحكومات والقناصل ؛ تدخلا شمل
جميع النواحي حتى ما يتعلق بالعقيدة ، إذ شجعوا نشاط البعثات
التبشيرية ، بينما حرموا على غير المسلم اعتناق الاسلام إلا بعد
موافقتهم^(١) ، كل ذلك حدا بالحكومة المصرية إلى إعادة النظر
في شئون السودان بعد أن حصل والى مصر على حقوق جديدة تعزز
سلطته نتيجة لفرمان ١٣ المحرم ١٢٨٣ (٢٧ مايو ١٨٦٦) ومنذ ذلك
الحين دخل السودان مرحلة جديدة من تاريخه .

(١) المحفوظات التاريخية بعبدين — دفتر ٥٩٧ ديوان السكتخدا . وثيقة
رقم ٢٦٤٧ مرسله بتاريخ ١٨ شوال ١٢٦٦ إلى حاكم دار السودان .

مصادر البحث

قام هذا البحث بصفة أساسية على دراسة الوثائق التاريخية الأصلية ، إلا أنه لم يغفل أهم الكتب التي درست هذا الموضوع . وقسم المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى بعابدين يحتوى على الوثائق الرسمية التى تبودلت بين مصر والدولة العثمانية وفرمانات السلاطين وأوامر الولاية ، والمراسلات المتبادلة بين الحكومة والأهالى فى مصر والسودان وغيرها من الولايات التى دخاتها الإدارة المصرية . كما توجد بهذا القسم أيضاً مجموعات تكاد تكون كاملة من الوثائق البريطانية والنمساوية والإيطالية والأمريكىة وهى منقولة عن الأصل المحفوظ فى وزارات الخارجية فى لندن وباريس وفيينا ونابلى وواشنطن . وسوف نشير إلى أهم هذه المصادر فيما يلى :

أولاً - وثائق لم يسبق نشرها

(١) الوثائق العربية والتركية بالقصر الجمهورى [المشار إليها فى الهوامش] .

- | | |
|------------------------------|----------------------------|
| ١ - دفاتر عابدين | ٢ - محافظ عابدين |
| ٣ - دفاتر ممىة تركى | ٤ - محافظ ممىة تركى |
| ٥ - دفاتر ممىة عربى | ٦ - محافظ بحريرا |
| ٧ - دفاتر صادر ديوان الكتخدأ | ٨ - دفاتر صادر ديوان المىة |

- ٩ — محافظ أوامر الجهادية ١٠ — دفتر معاونة إرادات
١١ — محافظ ديوان المدارس .
(ب) وثائق غير عربية [المشار إليها في الهوامش]
١ — محفوظات وزارة الخارجية البريطانية (F. O.) للسنوات من
١٨٢٠ — ١٨٦٥ .
٢ — محفوظات وزارة الخارجية الأمريكية وهي لا تبدأ إلا في عام
١٨٣٣ وتقع في ثلاث مجلدات بالآلة الكاتبة .
٣ — محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية — مراسلات سياسية .
٤ — محفوظات وزارة الخارجية النمساوية — ولكل منها صورتان
إحدهما أصلية باللغة الألمانية والأخرى مترجمة إلى الفرنسية .

ثانياً — وثائق سبق نشرها

- (١) بالعربية .
١ — تقرير النيل لأمين سامى ج ٢ الطبعة الأولى — مطبعة دار
الكتب ١٩٢٨ .
٢ — قاموس الإدارة والقضا لفيليب جلاد ٦ أجزاء .
٣ — مجموعة من الفرمانات الشاهانية الصادرة إلى ولاية مصر
وخطوبها من ١٥٦ ٨ — ١٣٢٢ (١٥٩٧ — ١٩٠٤) في سبعة أجزاء
وملحق — القاهرة ١٩٣٣ .

(ب) بالإنجليزية والفرنسية :

- 1 — Actes Diplomatiques et Firmans Imperiaux Relatifs à L'Egypte. Le Caire 1886.
- 2 — Deny : Sommaire Des Archives Turques Du Caire — MCMXXX.
- 3 — Nahoum : Recueil de Firmans Imperiaux Ottomans Adressés Aux Valis et Aux Kkedives D'Egypte. 1006/1322—Le Caire MCMXXXIV.
- 4 — Politis : Le Conflit Turco-Egyptien de 1838 à 1841, Le Caire 1931.

ثالثا — الكتب

- ١ — الجارى — فى شأن الله أو تاريخ السودان كما يرويه أهله.
القاهرة ١٩٤٧
- ٢ — الرافعى — تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر
ج ٣ القاهرة ١٩٣٠
- ٣ — شكرى — مصر والسيادة على السودان القاهرة ١٩٤٦
- ٤ — غربال وآخرون — وحدة وادى النيل ، أسسها الجغرافية
ومظاهرها فى التاريخ .
- ٥ — نعم شقىر — تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافية فى ٣
أجزاء. — القاهرة ١٩٠٣

- 6 — **Abbate** : De L'Afrique Centrale. Ou Voyage de S. A. Mohammed Said Pacha Dans ses Provances du Soudan. Paris 1858.
- 7 — **Ampère** : Voyage En Egypte et en Nubie Paris 1863.
- 8 — **Cadalvène et Breuvey** : L'Egypte et la Nubie Paris 1841.
- 9 — **Cocheris** : Situation Internationale de L'Egypte et Du Soudan. Paris 1930.
- 10 — **Driault** : L'Egypte et L'Europe (1839 — 1841) Roma MCMXXXIV.
- 11 — **Robinson** : The Rulers of the Soudan (Africa Society Journal Vol. 26) London 1927.
- 12 — **Shukry** : The Khedive Ismail and Slavery in The Soudan. Cairo 1937.
-

موضوعات البحث

صفحة

٣

المقدمة

القسم الأول

احياء الدولة العثمانية وعلاقته بضم السودان

٥ - ١٦

٦

الحركة الوهابية

٧

مشكلة القضاء على المماليك في مصر والسودان

١٤

دواعي ضم السودان إلى الدولة العثمانية

القسم الثاني

الوضع القانوني للسودان حتى ١٨٦٥

١٧ - ٣٥

١٧

وضع السودان قبل فرمان ١٨٤١

١٩

التسوية الدولية للمسألة المصرية ١٨٣٩ - ١٨٤١

٢١

مصر في ظل التسوية ولاية عثمانية ممتازة

٢٢

السودان بعد فرمان ١٨٤١

٢٥	وضع السودان الغربي
٢٦	وضع السودان الشرقي
٣٣	المسألة الحبشية

القسم الثالث

العلاقات المصرية العثمانية وأثرها في شئون السودان

٣٦ — ٥٨

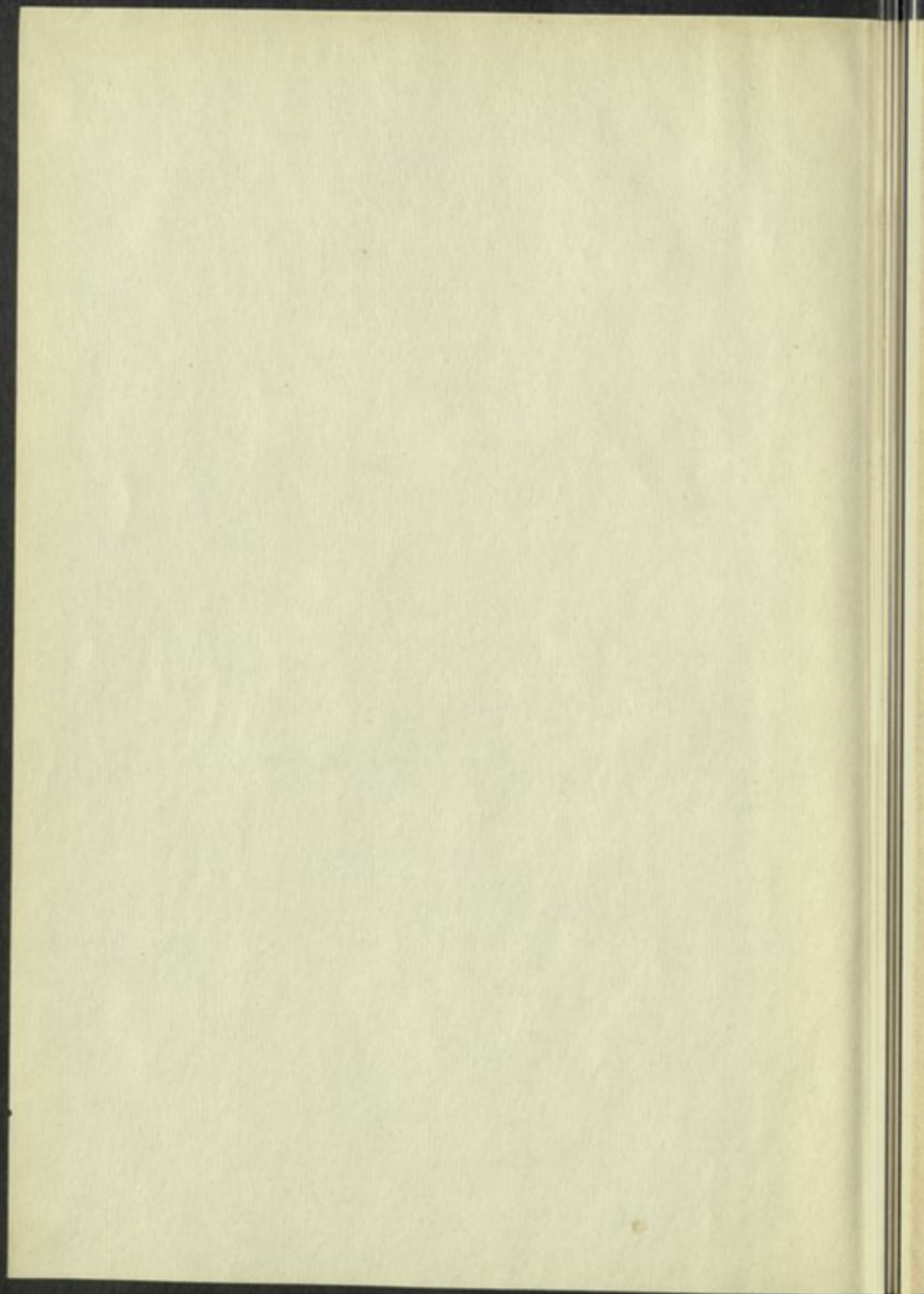
٣٦	الإدارة المصرية في السودان
٣٨	حاكم السودان العام
٤٠	إشراك العنصر الوطني
٤١	التقى إلى السودان
٤٦	مسألة الرق
٥٠	الآزمات السياسية وأثرها على سياسة الإصلاح

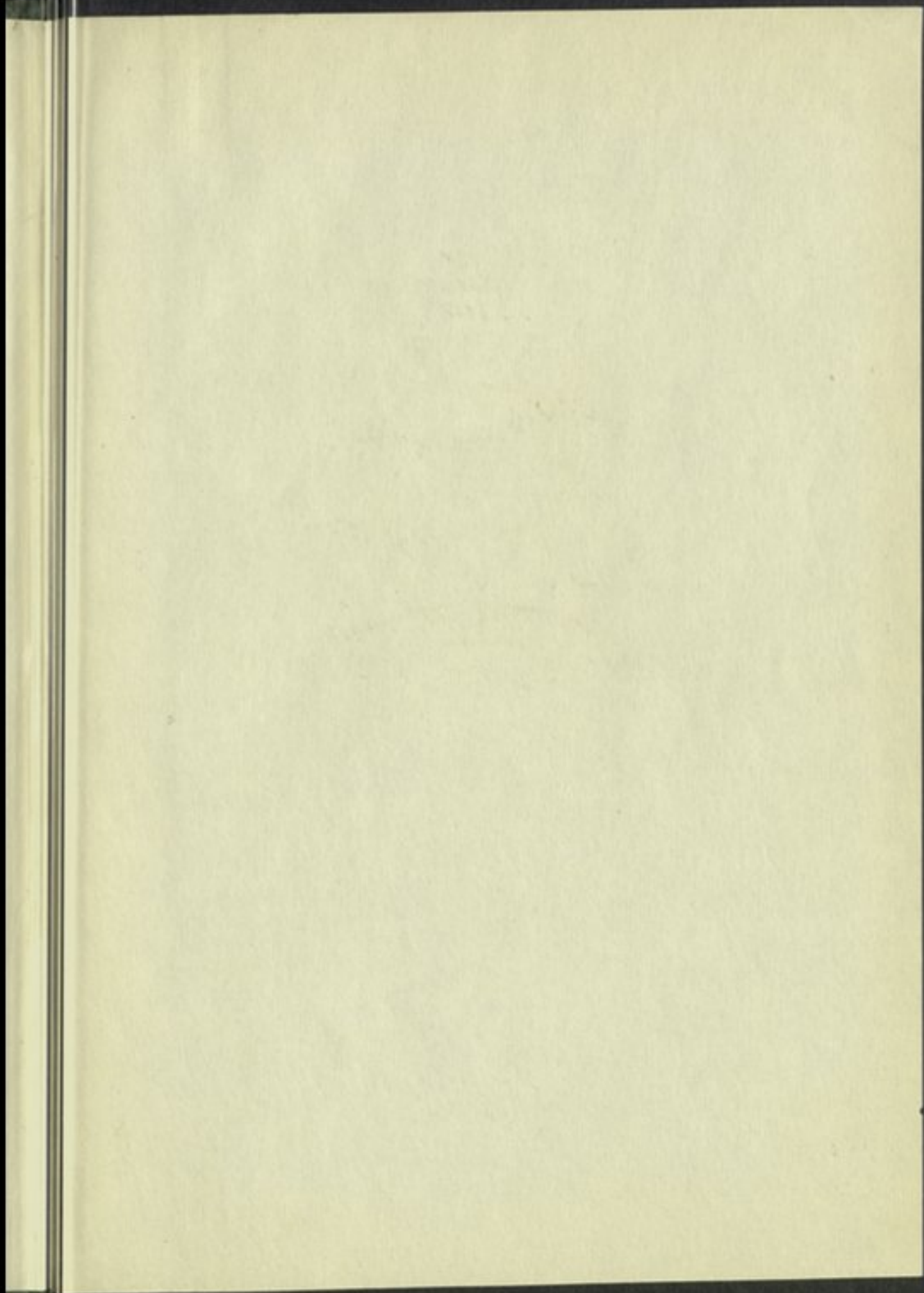
٥٦

نتائج البحث

٥٩

مصادر البحث





962.402:R16A:c.1

رمضان، محمد رفعت

وضع السودان في نطاق العلاقات بين

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01062373

AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT



962.402
R16A